جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

تقرير اللجنة الخاصة المشكلة
طبقاً للمادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب
بشأن دراسة برنامج عمل الحكومة المصرية
(٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ـ ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧)

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

تقـــريـــر اللجنة الخاصة المشكلة

طبقاً للمادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب

بشأن دراسة برنامج عمل الحكومة المصرية

(٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦ ـ ٢٠٢٧)

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

السيد المستشار دكتور/ حنفي جبالي

رئيس مجلس النـــــواب

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، رفق هذا، تقرير اللجنة الخاصة المشكلة طبقًا للمادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦، بشأن دراسة برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧).

برجاء التفضل بعرض هذا التقرير على المجلس الموقر، على أن يكون السيد النائب/ أحمد سعد الدين - وكيل أول المجلس مقررًا أصليًا، والسيد النائب/ محمد أبو العنين – وكيل المجلس مقررًا احتياطيًا لها فيه؛ أمام المجلس.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير؛؛؛

تحريرًا في ١٦ يوليو سنة ٢٠٢٤م

رئيس اللجنة الخاصة

النائب المستشار/ أحمد سعد الدين

وكيل أول مجلس النواب

تَقْرِيرٌ
اللَّجْنَةِ الخَاصَّةِ المُشَكَّلَةِ طِبْقًا لِلمَادَّةِ (١٢٦) مِنَ اللَّائِحَةِ الدَّاخِلِيَّةِ لِمَجْلِسِ النُّوَّابِ بِشَأْنِ دِرَاسَةِ بَرْنَامَجِ عَمَلِ الحُكُومَةِ المِصْرِيَّةِ (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)

الإجـــراءات:

إنـه فـي يـوم الاثنـين الموافـق ٨ مـن يوليـو سـنة ٢٠٢٤ انعقـد مجلـس النـواب لمناقشـة بيـان السـيد الـدكتور/ مصـطفى مـدبولي؛ رئـيس مجلـس الـوزراء، بشـأن برنـامج عمـل الحكومـة المصـرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)؛ حيـث عـرض السـيد المستشـار الـدكتور/ حنفـي جبـالي؛ رئيس مجلـس النـواب، تشـكيل لجنـة خاصـة طبقًـا للمـادة (١٢٦)[1] مـن اللائحـة الداخليـة للمجلـس الصـادرة بالقـانون رقـم (١) لسـنة ٢٠١٦؛ تتـولى دراسـة برنـامج الحكومـة بحضـور الـوزراء المعنيـين، وأن تعـد تقريرهـا عنـه خـلال عشـرة أيـام علـى الأكثـر، تمهيـداً لعرضـه علـى المجلـس؛ وذلك كله في إطار إعمال أحكام المادة (١٤٦) من الدستور المصري المعدل لسنة ٢٠١٤[2].

---

١ **تـنص المـادة (١٢٦) مـن اللائحـة الداخليـة لمجلـس النـواب علـى أن**:" يقـدم رئـيس مجلـس الـوزراء المكلـف برنـامج الحكومـة خـلال عشـرين يومـاً مـن تـاريخ تشـكيلها إلـى مجلـس النـواب ... ويناقش المجلـس بيـان رئـيس مجلـس الـوزراء المكلـف عـن برنـامج الحكومـة، **ويُحـال هـذا البيـان إلـى لجنـة خاصـة برئاسـة أحـد وكيلـي المجلـس، ويراعـى فيهـا تمثيـل المعارضـة والمسـتقلين، وذلـك لدراسـة البرنـامج وإعـداد تقريـر عنـه خـلال عشـرة أيـام، ويعـرض التقريـر علـى المجلـس فـي أول جلسـة تاليـة لانتهـاء هـذه المـدة** . ويجـب أن يصـدر قـرار المجلـس فـي شـأن حصـول الحكومـة علـى ثقـة أغلبيـة أعضـاء المجلـس خـلال الأيـام العشـرة التاليـة لعـرض التقريـر عليـه. وفـي جميـع الأحـوال، يجـب ألا تزيـد المـدة علـى ثلاثـين يومـاً مـن تـاريخ تقـديم الحكومـة برنامجهـا .فـإذا لـم تحصـل الحكومـة علـى ثقـة المجلـس وفـق حكـم هـذه المـادة، اعتبـرت مسـتقيلة، ويكلـف رئـيس الجمهوريـة مـن يرشـحه الحـزب أو الائـتلاف الحـائز علـى أكثريـة مقاعـد المجلـس بتشـكيل الحكومـة. ويتبـع فـي شـأن ذلـك الإجـراءات المنصـوص عليهـا فـي الفقـرات السـابقة. ويكـون لـرئيس الجمهوريـة، بالتشـاور مـع رئـيس مجلـس الـوزراء اختيـار وزراء الـدفاع والداخليـة والخارجيـة والعـدل .فـإذا لـم تحصـل الحكومـة للمـرة الثانيـة علـى ثقـة أعضـاء مجلـس النـواب خـلال ثلاثـين يومـاً علـى الأكثـر، اتبعـت الإجـراءات المنصـوص عليهـا فـي المـادة (١٤٦) مـن الدسـتور. ومـع مراعـاة الأحـكام السـابقة، تسـري الأحـكام المقـررة فـي المـواد: (١٢٢ عـدا الفقـرة الثانيـة، ١٢٣، ١٢٤) من هذه اللائحة على الإجراءات المتعلقة بمناقشة برنامج الحكومة.".

٢ **تـنص المـادة (١٤٦) مـن الدسـتور علـى أن**:" يكلـف رئـيس الجمهوريـة رئيسـاً لمجلـس الـوزراء، بتشـكيل الحكومـة وعـرض برنامجـه علـى مجلـس النـواب، فـإذا لـم تحصـل حكومتـه علـى ثقـة أغلبيـة أعضـاء مجلـس النـواب خـلال ثلاثـين يومـاً علـى الأكثـر، يكلـف رئـيس الجمهوريـة رئيسـاً لمجلـس الـوزراء بترشـيح مـن الحـزب أو الائـتلاف الحـائز علـى أكثريـة مقاعـد مجلـس النواب، ... وفـي جميـع الأحـوال يجـب ألا يزيـد مجمـوع مـدد الاختيـار المنصـوص عليهـا فـي هـذه المـادة علـى سـتين يومـاً.وفـي حالـة حـل مجلـس النـواب، يعـرض رئـيس مجلـس الـوزراء تشـكيل حكومتـه، وبرنامجهـا علـى مجلـس النـواب الجديـد فـي أول اجتمـاع لـه.فـي حـال اختيـار الحكومـة مـن الحـزب أو الائـتلاف الحـائز علـى أكثريـة مقاعـد مجلـس النـواب، يكـون لـرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل.".

وقد جاء تشكيل اللجنة برئاسة السيد النائب المستشار/ أحمد سعد الدين، وكيل أول المجلس، وعضوية (٤٢) نائبًا؛ وهم:

- **السيد النائب/ محمد أبو العينين، وكيل المجلس.**
- **السادة رؤساء اللجان النوعية.**
- **السادة ممثلو الهيئات البرلمانية للأحزاب.**
- **بالإضافة إلى السادة الأعضاء:" سليمان حميد وهدان- غادة محمود علي أحمد- محمد مصطفى بكري - إيرين سعيد عبدالمعز سعيد- أحمد محمد سلام الشرقاوي- ندى ألفي ثابت بسالي- أحمد محمد أحمد فرغل- أحمد فتحي محمد عبدالحميد".**

وبناءً عليه؛ وإعمالاً لأحكام المواد:" ٥٢، ٨٢، ١٢٦" من اللائحة الداخلية لمجلس النواب تم إقرار خطة عمل اللجنة " جدول أعمالها"؛ لمناقشة برنامج الحكومة؛ حيث عقدت اللجنة - برئاسة السيد النائب المستشار/ أحمد سعد الدين- أحد عشر اجتماعًا خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق ١٠ من يوليو سنة ٢٠٢٤ وحتى يوم الاثنين الموافق ١٥ من يوليو سنة ٢٠٢٤؛ بإجمالي عدد ساعات تجاوز الستين ساعة عمل.

وقد حضر اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بدراسة برنامج عمل الحكومة المصرية السادة الوزراء ونوابهم على النحو الآتي:

اليوم	الاجتماع	السادة الوزراء الحضور ونوابهم
الأربعاء ٢٠٢٤/٧/١٠	الأول	السيدة الدكتورة/ رانيا عبدالمنعم محمد إبراهيم المشاط - وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى
		السيد الأستاذ/ أحمد أشرف على كجوك- وزير المالية
		السيد المهندس/ حسن محمد حسن الخطيب – وزير الاستثمار والتجارة الخارجية
	الثاني	السيد المستشار/ عدنان فنجرى أبو جبل حسين، وزير العدل
		السيد الدكتور/ أسامة السيد محمود محمد الأزهرى، وزير الأوقاف
		السيد الدكتور/ أحمد فؤاد عبد السلام هنو –وزير الثقافة
الخميس ٢٠٢٤/٧/١١	الثالث	السيد المهندس/ كامل عبدالهادى فرج الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير وزارتى الصناعة والنقل
		السيد/ محمد محمد صلاح الدين مصطفى، وزير الدولة للإنتاج الحربى
		السيد المهندس/ محمد إبراهيم أحمد شيمى، وزير قطاع الأعمال العام

	الرابع	السيد المهندس/ كامل عبدالهادى فرج الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير وزارتى الصناعة والنقل
		السيد الأستاذ/ شريف فتحى على عطية، وزير السياحة والآثار
		السيد الدكتور/ سامح أحمد زكى الحفنى، وزير الطيران المدنى
		السيد الأستاذ/ نهاد شاهين علي شاهين- نائب وزير النقل
		السيد المهندس/ ماجد محمد عبد الحميد متولي-نائب وزير النقل
		السيد المهندس/ وجدي شحات عبدالحكيم رضوان- نائب وزير النقل
		السيد الأستاذ/ منتصر مناع ميهوب جاد الحق- نائب وزير الطيران المدني
الجمعة ٢٠٢٤/٧/١٢	الخامس	السيدة الدكتورة/ منال عوض ميخائيل أبو غطاس- وزير التنمية المحلية
		السيد المهندس/ شريف مجدى الشربينى، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
		السيد الدكتور/ سيد إسماعيل علي -نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
السبت ٢٠٢٤/٧/١٣	السادس	السيد الدكتور/ محمد أيمن أحمد عاشور- وزير للتعليم العالى والبحث العلمى
		السيد الأستاذ/ محمد أحمد عبداللطيف - وزير التربية والتعليم والتعليم الفني
		السيد الأستاذ/ محمد عبدالعزيز جبران عبد الحليم، وزير العمل
		السيدة الدكتورة/ عبلة أحمد علي الألفي- نائب وزير الصحة والسكان
		السيد الدكتور/ محمد محمود ناصر الطيب-نائب وزير الصحة والسكان
		السيد الدكتور/ عمر محمد قنديل شمس الدين- نائب وزير الصحة والسكان
	السابع	السيد الدكتور/ خالد عاطف عبدالغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية ووزير للصحة والسكان
		السيد الدكتور/ أشرف صبحى محمد حسين عامر، وزير الشباب والرياضة
		السيدة الدكتورة/ مايا محمد عبدالمنعم مرسى، وزير التضامن الاجتماعى
		السيدة المهندسة/ مرجريت صاروفيم مينا يوسف-نائب وزير التضامن الاجتماعي
الأحد ٢٠٢٤/٧/١٤	الثامن	السيدة الدكتورة/ ياسمين صلاح الدين فؤاد عبد العزيز – وزير البيئة
		السيد المهندس/ محمود مصطفى كمال عصمت – وزير الكهرباء والطاقة المتجددة
		السيد المهندس/ كريم إبراهيم علي بدوي – وزير البترول والثروة المعدنية
		السيدة المهندسة/ صباح محمد عبد اللطيف– نائب وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

	التاسع	السيد الدكتور/ هاني عاطف نبهان سويلم – وزير الموارد المائية والري
		السيد الأستاذ/ علاء الدين فاروق زكى السيد- وزير الزراعة واستصلاح الأراضى
		السيد المهندس/ مصطفى إبراهيم الصياد – نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضى
الاثنين ٢٠٢٤/٧/١٥	العاشر	السيد الدكتور/ بدر عبد العاطي- وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين في الخارج
	الحادي عشر	السيد الدكتور/ عمرو أحمد سميح طلعت – وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
		السيد الدكتور/ شريف محمد فاروق علي مصطفى – وزير التموين والتجارة الخارجية

وقد اطلعت اللجنة الخاصة على بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، وبرنامج عمل الحكومة المصرية، و خطة التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وكذا أحكام الدستور، وأحكام اللائحة الداخلية لمجلس النواب المُشار إليها.

وبعد أن استمعت اللجنة الخاصة للمناقشات المستفيضة حول برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧)، وبيانات السادة الوزراء، ومناقشات السادة الأعضاء، **تعرض اللجنة الخاصة تقريرها عن برنامج عمل الحكومة المصرية المُشار إليه وفق ما يلي:**

المقدمة.

أولاً- ملخص برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧) ... ملامح البرنامج ومحاوره الرئيسية.

ثانيًا- استعراض خطط عمل الوزارات في إطار برنامج الحكومة.

ثالثًا-رأى اللجنة الخاصة وتوصياتها.

المقدمة:

في ظل ما تجابهه الدولة المصرية من تحديات اقتصادية وإقليمية جمّة، وبناءً على ما اقتضته المادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب؛ اجتمعت اللجنة الخاصة التي تشكلت لتدارس برنامج عمل الحكومة المصرية، وعملت على تمحيص هذا البرنامج الحيوي، مدركةً تمام الإدراك أهمية هذه اللحظة التاريخية، وما تستلزمه من دقة وحرص، ولاسيَّما تحت وطأة الظروف الراهنة التي تحيط بالبلاد، فأمعنت اللجنة في استجلاء تفاصيل البرنامج، مستهديةً ببوصلة المصلحة العامة، ساعية إلى التأكد من أنه ليس مجرد مخطوطة، بل مجموعة من الخطط والسياسات والاستراتيجيات القابلة للتنفيذ والتطبيق، ومن شأنها أن تساهم في تحسين جودة الحياة اليومية للمواطن المصري، وتحقيق آماله في حياة كريمة ومستقبل مزدهر، وتدفع بعجلة التنمية والتقدم إلى الأمام، وذلك رغم كل التحديات التي تكتنف واقعنا الراهن.

وتعكس هذه الجهود الدؤوبة مدى التزام مجلس النواب بتحقيق مصلحة الشعب المصري، وضمان أن تكون السياسات والبرامج الحكومية متماشية مع تطلعات الشعب واحتياجاته الملحة.

أولاً- ملخص برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧) ... ملامح البرنامج ومحاوره الرئيسية.

محاور تنفيذ برنامج الحكومة المصرية

استعادت اللجنة الخاصة نظر برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، والمكون من مئتين وسبعين صفحة؛ وخلصت منه إلى أن الحكومة قد أقامت برنامجها على أربعة محاور أساسية؛ وهي:

المحور الأول- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.

المحور الثاني- بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته.

المحور الثالث- بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات.

المحور الرابع- تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

ووضعت الحكومة نصب أعينها ثلاثة أوجه للتحديات التي تواجه تنفيذ برنامجها، الوجه الأول:

تحديات تنفيذ برنامج الحكومة المصرية

يرتبط بإكمال المسيرة التي بدأتها مصر منذ عشر سنوات. والتي بذلت فيها الدولة المصرية جهدًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية. ومشروعات الطاقة، واستصلاح الأراضي وتطوير الصناعة، وتطوير العشوائيات، وتوفير الإسكان الاجتماعي لقطاعات عريضة من السكان. وتوفير شبكة حماية اجتماعية متكاملة للفئات الأكثر احتياجا، وتطوير خدمات الصحة مع تقديم مبادرات ناجحة في القضاء على الأمراض المزمنة، والتوسع في إنشاء الجامعات والمدارس والعمل على تقديم نوعية جيدة من التعليم، وتقديم مبادرات تنموية كبرى مثل مشروع حياة كريمة لتحسين جودة الحياة في القرى ومبادرة مائة مليون صحة. ومبادرة تكافل وكرامة. أما الوجه الثاني: فهو يرتبط بتحديات جديدة خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية التي ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية، وما تبعها من تعطل حركة الأسواق العالمية. هذه الأزمة التي تسببت في زيادة غير مسبوقة في الأسعار، وأثرت على مستوى عرض السلع بعينها. لقد أدى هذا المشهد إلى صور من المعاناة بالنسبة للمواطن في كافة دول العالم. أما الوجه الثالث والأخير: يرتبط بالصراعات التي يشهدها الإقليم، والتي تقف مصر في قلبه، والصراعات والحروب التي تنشب هنا وهناك في كل الاتجاهات. والتي كان آخرها الحرب الظالمة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وتبذل الدولة المصرية جهودا كبيرة في مواجهة هذه التحديات الإقليمية، وتلعب دورًا بارزًا في الدعوة إلى السلام ، وتبذل قصاري جهدها لوقف الحرب في غزة، والعمل على قيام دولة فلسطين المستقلة، وقد كان لهذه الحرب تداعياتها شديدة السلبية على موارد الاقتصاد المصري، وعلى رأسها إيرادات قناة السويس، والتهديدات الحالية لحركة التجارة الدولية في منطقة البحر الأحمر.

آليات التمويل الرئيسية

كما أشارت الحكومة في برنامجها إلى تبنيها أربع آليات تمويل رئيسية لتنفيذ برنامجها؛ وهي:" تعزيز الاستثمارات الخاصة - الشراكة مع القطاع الخاص - جذب الاستثمارات الأجنبية - تحفيز المسؤولية المجتمعية".

عوامل تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الحكومة المصرية

وأكدت على بعض الأمور التي إن توفرت من شأنها الإسهام في تسريع وتيرة تنفيذ برنامجها المعروض؛ وهي:" توفير التمويل اللازم- إنتاج البيانات وإتاحتها - التقدم التكنولوجي والابتكار والتحول الرقمي - توفير البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة – توفر منظومة قيم ثقافية مساندة - ضبط الزيادة السكانية".

المبادئ الحاكمة لبرنامج الحكومة المصرية

هذا؛ وقد ارتكز البرنامج على ثمانية مبادئ حاكمة؛ وهي:" المواطنة وسيادة القانون - الأمن والاستقرار من خلال منظومة أمنية تحمي مقدرات الوطن - الديمقراطية والتشاركية - توفير الخدمات الأساسية بما يضمن تحسين مستوى معيشة المواطن - التنمية والاستدامة من خلال اقتصاد تنافسي متنوع ومستدام - التكامل مع القطاع الخاص وضمان الحياد التنافسي بحسبانه شريكًا رئيسيًا داعمًا للنمو الاقتصادي - الكفاءة والفعالية عبر إصلاح مؤسسي يستهدف بناء دولة قوية ذات إدارة ناجحة - المرونة والتكيف مع الاستباقية في مواجهة الأزمات".

وفيما يلي استعراض لأبرز معالم برنامج الحكومة بشأن رؤيتها لتحقيق محاور برنامجها الأربعة سالفة الذكر؛ وذلك وفق ما يلي:

المحور الأول- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية: حيث تسعى الحكومة في سبيل تحقيقها هذا المحور إلى تبني برامج وسياسات تهدف إلى الآتي:

أ-حماية الأمن القومي؛ من خلال تنفيذ عدة استراتيجيات تستهدف حماية أمن واستقرار الحدود، ودعم القدرات العسكرية للجيش في مواجهة التهديدات الخارجية، وتعزيز أمن البحر الأحمر وقناة السويس. هذا إلى جانب الاستراتيجيات التي تكفل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر، وحماية الأمن الداخلي ودعم المنظومة الأمنية. وذلك كله من أجل ضمان تعزيز أمن البلاد واستقرارها.

ب-تطوير سياسة خارجية فعالة ومتوازنة؛ تحافظ على مصالح الدولة الوطنية، وتعزز مكانتها الدولية سيّما في ظل التحديات الجيو سياسية والاقتصادية والعسكرية المحيطة، الأمر الذي يتطلب خلق علاقات مميزة مع العديد من الدول وتقوية الشراكات مع المنظمات العالمية، مع أهمية قيام تلك السياسات على مجموعة من الركائز، في مقدمتها:"حماية أمن مصر الإقليمي ومنع التدخل في شؤونها الداخلية- تعزيز دور مصر في محيطها الأفريقي ودعم الاستقرار والتنمية في أفريقيا - تعزيز دور مصر الدولي - تعزيز مشاركة مصر في المنظمات العالمية والقيادة في القضايا المهمة للعالم".

جـ-حماية أمن مصر المائي؛ وذلك من خلال تطبيق سياسات وخطط حكيمة تعزز استخدام المياه بكفاءة وتقليل الفاقد منها، بجانب الحفاظ على جودة المياه مع العمل على تنمية مواردها المائية، وذلك في ضوء ما تواجهه من تحديات متزايدة بشأن نقص المياه نتيجة لتزايد عدد السكان، وتوجه بعض دول حوض النيل نحو إقامة مشروعات بإجراءات أحادية دون مراعاة وضع دول المصب التي تواجه ندرة مالية وتعتمد على مياه النيل بشكل أساسي، بالإضافة إلى أزمة التغير المناخي. وترتكز الحكومة في تحقيق مستهدفاتها لحماية الأمن المائي على تعزيز التعاون الثنائي مع دول حوض النيل، وتقليل الفاقد من المياه، والعمل على ترشيد استخدام مياه الري، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموارد المائية من التلوث، وتعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي في مجال المياه، وتعميق نظم الإدارة والحوكمة المائية، مع تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الري، واستدامة قطاع الموارد المائية؛ وذلك كله لضمان توفر المياه للأجيال المقبلة، والحفاظ على مستقبل مستدام.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الموارد المائية والري

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	المستهدف (٢٠٢٥-٢٠٢٦)	المستهدف (٢٠٢٦-٢٠٢٧)	المستهدف (٢٠٢٧-٢٠٢٨)	المستهدف (٢٠٢٨-٢٠٢٩)	المستهدف (٢٠٢٩-٢٠٣٠)
إجمالي تكلفة الخطة التنفيذية لإدارة الموارد المائية (مليار جنيه)	٦٤.٣٧٥	٢٦.٥٩٢	٣٠.٤٨	٣٥.٠٠٩٨٨	٤٠.٢٨٥٩	٤٦.٤٤٤	٥٣.٦٤٥
إجمالي عدد الترع التي يتم تبطينها (ترعة)	١٦٤٠	١٧٠	١٣٠	٥٠	٥٠	٥٠	٠

(جدول رقم ١: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٢٥٣)

د- تحقيق الأمن الغذائي؛ وذلك عبر مجموعة من الأهداف والبرامج التي تستهدف زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية "مثل: القمح والأرز والذرة والفول.."، وزيادة مساحة الرقعة الزراعية، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، والعمل على رفع جودة المنتجات الزراعية، والارتقاء بالبحوث والممارسات الزراعية، ودعم الفلاح المصري باعتباره شريكًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي، ووضع السياسات التي تكفل مراعاة تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة، وتعزيز سبل تنمية الثروات الحيوانية والداجنة والسمكية.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي للذرة %	٤٦%	٥٠%	٥٥%	٦٧%
إجمالي المساحة المنزرعة بالمليون الفدان	١٠	١٠,٥	١١	١٢
متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح %	٤٩%	٥١%	٥٣%	٥٦%

(جدول رقم ٢: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٢٥١)

هـ - تعزيز أمن الطاقة؛ من خلال تبني برامج تستهدف تعزيز أمن الطاقة من خلال تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة، إلى جانب تنويع مزيج الطاقة الوطني، بالإضافة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وأيضاً تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة، وتحسين البنية التحتية وتطوير شبكات نقل وتوزيع الطاقة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة، إلى جانب تطوير الثروة المعدنية والبترولية، وأيضاً تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات؛ وذلك في ظل سعي الدولة المصرية إلى أن يكون قطاع الطاقة - بحلول عام ٢٠٣٠ - قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة تقليدية ومتجددة بما يُسهم في دفع عجلة الاقتصاد.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة البترول والثروة المعدنية

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	المستهدف (٢٠٢٦-٢٠٢٧)	المستهدف (٢٠٣٠)
قيمة الصادرات البترولية (بالمليون دولار)	١٠٢٢٠	٧٩٥٠	٨٦٠٢	٨٩٠٣

(جدول رقم٣: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٧٤)

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	المستهدف (٢٠٢٦-٢٠٢٧)	المستهدف (٢٠٣٠)
نسبة مشاركة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة **شاملة** (رياح - شمسي - مائى - نووى)	%١١.٥	%١٣.٨	%١٨.٦	%٤٢
نسبة الفقد في الطاقة الكهربائية	%١٩.٤	%١٥.٦	%١٢.١٣	%١٢
المتوسط السنوي للطاقة الكهربائية المولدة (مليار ك.و.س)	٢٢٣	٢٢٩	٢٤٢	٢٦٠

(جدول رقم٤: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٧٣)

و- تعزيز الأمن السيبراني؛ حيث تسعى الحكومة إلى حماية بيانات وأصول الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية، تعزيز جهود الرصد والاستجابة، وبناء دفاعات سيبرانية قوية، ورفع الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني.

ز- تعزيز القوة الناعمة لمصر؛ من خلال العمل على جعل البيئة الثقافية المصرية بيئة خلاقة وحاضنة لكل الإبداعات العالمية، والعمل على استعادة ريادة مصر الثقافية عبر تعزيز صورة مصر الدولية، والترويج للعلامات التجارية المصرية، وتحسين الأداء المصري في الصناعات الثقافية، وتحسين الأداء المصري في الإعلام والاتصال.

حـ - تعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني؛ من خلال مجموعة من البرامج والسياسات، أبرزها إنشاء إطار تنظيمي للوزارات والجهات المعنية بقضية الهوية والوطنية وترسيخها، والعمل على تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي وضمان تحقيق العدالة الثقافية من خلال التوسع في إنشاء مراكز وقصور الثقافة المتكاملة وتيسير إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لجميع الفئات دون تميز، وأخيرًا استخدام خطاب ديني يبث القيم الإيجابية وروح التسامح ونبذ روح الكراهية والتمييز وتعزيز سبل التعاون بين الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية الأخرى لنشر خطاب ديني معتدل.

ط- نظـام بيئـي متكامـل ومسـتدام؛ وذلـك مـن خـلال تنفيـذ بـرامج تسـتهدف التصـدي لآثـار تغيـر المنـاخ، والحـد مـن التلـوث، وتنميـة واسـتدامة المـوارد الطبيعيـة، بالإضـافة إلـى تعزيـز الاقتصاد الدائري، وتعزيز مناخ داعم للاستثمار البيئي، والارتقاء بمعدل التخضير.

مستهدفات وزارة البيئة

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٢٤-٢٠٢٥)	المستهدف (٢٠٢٦-٢٠٢٧)	المستهدف (٢٠٣٠)
مستويات كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة	%٧٠	%٧٥	%٨٥	%٩٥
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئيًا	%٣٠	%٤٥	%٦٠	• ٦٠% معالجة الميكانيكية البيولوجية. • ٢٥% لبقية التكنولوجيات لانتاج الطاقة والوقود الحيوي

(جدول رقم٥: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٧٥)

المحـور الثـاني- بنـاء الإنسـان المصـري وتعزيـز رفاهيتـه: حيـث تسـعى الحكومـة في سبيل تحقيقها هذا المحور إلى تبني برامج وسياسات تهدف إلى الآتي:

أ- تـوفير نظـام صـحي يشـمل الجميـع؛ وذلـك مـن خـلال ثلاثـة مسـارات متوازيـة، **المسـار الأول:** إتاحـة خدمـة صـحية متميـزة ذات جـودة عاليـة، وبتكلفـة مناسـبة، وتعزيـز الخـدمات الوقائيـة وتحسـين الصـحة العامـة، وتحسـين الخـدمات الصـحية المقدمـة للمـرأة والطفـل، وتقـديم خـدمات صـيدلانية آمنـة وفعالـة، **والمسـار الثـاني:** تفعيـل التحـول الرقمـي فـي مجـال الرعايـة الصـحية، **أمـا المسـار الثالـث:** فهـو الاسـتثمار فـي بنـاء وتطـوير القـدرات البشـرية فـي مجـال الرعاية الصحية، من خـلال العمـل علـى تطـوير قـدرات الـكادر الطبـي ورفـع كفاءتـه بمـا يتوافـق مع أفضل المعايير العالمية.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الصحة				
مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
عدد المنشآت الصحية المستهدف تجديدهم وإنشائهم	٢٠ مستشفي ١١١٥ وحدة رعاية أولية إجمالي ١١٣٩	٥٤ مستشفي ٥١٦ وحدة رعاية أولية إجمالي ٥٩٠	٣٠ مستشفي ٥٠٠ وحدة رعاية أولية إجمالي ٥٣٠	١٦٤ مستشفي ٣٠٠٠ وحدة رعاية أولية إجمالي ٣١٦٤
قيمة الصادرات المصرية من الدواء والمنتجات الطبية	مليار دولار	١,٥ مليار دولار	٢ مليار دولار	٣ مليار دولار
نسبة تغطية خدمات التأمين الصحي للسكان	٦٤%	٧٣%	٨٥%	١٠٠%
نسبة تغطية الإنتاج المحلي من صناعة الادوية لاحتياجات السوق	٩٢%	٩٣%	٩٤%	٩٥%

(جدول رقم٦: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ١٤٣)

ب- بلوغ نظام تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل، وذلك من خلال ثلاثة مسارات متوازية، المسار الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية بأبعادها كافة، وذلك بواسطة رفع كفاءة النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، والارتقاء بمنظومة التعليم الفني، ورفع كفاءة وأداء المعلمين، والمسار الثاني: تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي للطلاب، أما المسار الثالث: فهو تشجيع البحث والتطوير وتنويع مصادر التمويل بالمنظومة التعليمية والبحثية سواء من خلال الدعم الحكومي أو دعم القطاع الخاص.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة التعليم العالي				
مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٢٦-٢٠٢٤)	المستهدف (٢٠٣٠-٢٠٢٤)	المستهدف (2030)
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%١.١١	%١.٢٩	%١.٥٣	%١.٩٢

(جدول رقم٧: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ١٤٦)

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة والتعليم والتعليم الفني

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
إجمالي عدد المدارس الثانوية الفنية	١٢١٧	١٢٢٤	١٢٤٣	١٢٥٠
إجمالي عدد الفصول الملحقة بالمدارس الثانوية الفنية (فصول ملحقة + فصول خدمات مسائي)	١٩٧٨	٢٠٦٢	٢١٥١	٢٥٧٩
اجمالي عدد المدارس المصرية اليابانية	٥١	٦٢	٨١	١٠٠
إجمالي عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية	٦٢	٨٠	١٠٠	٢٠٠
إجمالي قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي *بفرض نسبة نمو ١٥% سنوياً للسنوات المستهدفة" (مليار جنيه)	١٦٠,٣	٢١٤,٣	٢٨٣,٤	٤٣١

(جدول رقم٨: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ١٤٧)

جـ - توفير العمل اللائق للجميع؛ وذلك من خلال مسارين متوازيين، المسار الأول: رفع مهارات العمالة المصرية وتوفير فرص عمل أفضل تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة، والمسار الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة، بحسبان التوظيف هو ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والرخاء المستدام، حيث تستهدف الحكومة - في هذا الإطار - التوسع في مجال ريادة الأعمال ودعم المهنيين المستقلين، وضمان تكافؤ الفرص في توفير فرص العمل، وتحسين أوضاع العمالة المصرية بالخارج، بالإضافة إلى تمكين ودعم العمالة غير المنتظمة.

د – تحقيق تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة؛ وذلك من خلال مسارين متوازيين، **المسار الأول**: التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان بهدف استيعاب الزيادة السكانية المتزايدة، وتحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وذلك بواسطة التوسع في المدن المستدامة ومدن الجيل الرابع، والارتقاء بمستويات التحضر والتطور العمراني في المدن القائمة بهدف تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل، والارتقاء بمعدل التخضير وضمان الاستدامة البيئية، والعمل على تطوير المناطق غير المخططة وإعادة تخطيطها بهدف دمج هذه المناطق في النسيج العمراني الرسمي وتوفير خدمات أساسية لسكانها، **أما المسار الثاني**: فيقوم على ضمان توصيل المرافق الأساسية والخدمات الحيوية لجميع المواطنين؛ لضمان حق كل مواطن في العيش الكريم وتحقيقا للتنمية المستدامة والشاملة.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الاسكان

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
متوسط عدد وحدات الإسكان الاجتماعي والتي يتم بنائها سنويًا	٥٤ ألف وحدة سكنية	٥٤ ألف وحدة سكنية	٥٤ ألف وحدة سكنية	٣٢٤ ألف وحدة سكنية
إجمالي عدد المدن الذكية (مدن الجيل الرابع)	٣٨	١	١	٤٣
عدد المستفيدين من وحدات الإسكان الاجتماعي	٢٦٦ ألف مواطن	٢٦٦ ألف مواطن	٢٦٦ ألف مواطن	١.٦ مليون مستفيد

(جدول رقم٩: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ١٤٥)

هـ - ضمان حياة كريمة لجميع المصريين؛ وذلك من خلال مسارين متوازيين، **المسار الأول**: توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر احتياجا، من خلال توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتتضمن استدامة برامج الأمان الاجتماعي لصالح تلك الفئات ، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للعمالة غير المنتظمة باعتبارهم إحدى أهم الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية، **والمسار الثاني**: إعطاء أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية، على غرار الأطفال، وكبار السن، وذوي القدرات الخاصة، بما يضمن تمكينهم ودمجهم بالمجتمع المصري.

و - تعزيز دور الشباب بوصفهم شركاء اليوم وقادة الغد، وذلك من خلال مسارين متوازيين، المسار الأول: تمكين الشباب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيًا، والمسار الثاني: الارتقاء برأس المال البشري للشباب من خلال الارتقاء بالمستويين الصحي والبدني للشباب.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الشباب والرياضة				
مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
عدد البرامج والمبادرات الشبابية ورياضية	٢٢٨	٢٥٠	٣٠٣	٤٠١
إجمالي عدد الشباب المستفيدين من البرامج الشبابية والرياضية (مليون مستفيد)	١١	١٢	١٤,٦	١٩,٥
إجمالي تكلفة تنفيذ المشروعات القومية الخاصة بالشباب والرياضة (مليار جنيه)	٢,٨	٦,٨	٨,٢	١١

(جدول رقم١٠: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ١٤٤)

ز - تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات، وذلك من خلال مسارين متوازيين، المسار الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة، وذلك من خلال توفير فرص الترقي العملي والعلمي للمرأة المصرية وتشجيع المرأة على المشاركة بفاعلية في برامج ريادة الأعمال، هذا إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة سياسياً، والمسار الثاني: تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف باعتبارها شريكًا محوريًا في العملية التنموية بالدولة المصرية.

المحور الثالث- بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات: حيث تسعى الحكومة في سبيل تحقيقها هذا المحور إلى تبني برامج وسياسات تهدف إلى الآتي:

أ- ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال:

١. **تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة، وذلك بواسطة خلق اقتصاد احتوائي قادر على توفير المزيد من فرص العمل اللائقة، بالإضافة إلى تصحيح اختلالات جانبي العرض والطلب الكلي، وكذلك ضمان التمكين الاقتصادي، وزيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إلى جانب تعظيم تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج.**

٢. **مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي**، عبر تبني إصلاحات اقتصادية كلية، وخلق اقتصاد أكثر إنتاجية، قادر على الانطلاق والنمو المستدام، وذلك من خلال أجندة إصلاح اقتصادي جديدة تجمع بين السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق وفورات مالية بما يسهم في السيطرة على عجز الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي؛ ومن هذا المنطلق، ستسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الفترة المقبلة من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة متعلقة بالسياسات النقدية والمالية والهيكلية والمؤسسية والمساندة الاجتماعية مع مراعاة تحقيق السلامة والاستدامة المالية، وضبط الأسواق واستقرار الأسعار.

٣. **تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية**، سيَّما بالقطاعات الاقتصادية " مثل: الزراعة- السياحة- الطيران – الصناعة"، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية.

٤. **تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الأزمات**؛ وذلك في إطار سعي الدولة المصرية نحو تعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية والتصدي للأزمات بفاعلية، ومن ثم تعزيز الاستقرار والنمو المستدام في البلاد؛ وهو ما يتطلب العمل على قياس ورصد مستوى صلابة ومرونة الاقتصاد المصري، وتبني سياسات كفيلة بضمان صلابة ومرونة الاقتصاد، وضمان الإدارة الاستباقية للأزمات، وكذا تعزيز ثقة المواطنين في قدرة الدولة على التجاوز السريع للأزمات.

ب- تمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال:

١. **رفع معدلات الاستثمار**؛ وذلك عبر توفير بيئة مشجعة وقوانين تنظيمية ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة.

٢. **مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول**، إذ تعد سياسة ملكية الدولة للأصول استكمالا للإصلاحات التي تتبناها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات، حيث انتهت الحكومة من المرحلتين الأولى والثانية من جدول الطروحات المعلن بمعدل تنفيذ ١٠٠٪ وبلغ إجمالي قيمة ما تم طرحه من الشركات والأصول منذ الإعلان عن البرنامج وحتى الآن نحو ٥٨ مليار دولار.

٣. **حوكمة الأصول المملوكة للدولة**؛ وذلك عبر تطوير إطار تشريعي ورقابي قوي يضمن استخدام الأصول بطريقة مستدامة بهدف تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي منها.

٤. **ضمان المنافسة والحياد التنافسي**؛ إذ ستعمل الحكومة على ترسيخ مبادئ الحياد التنافسي في مختلف الأسواق الإنتاجية والمعاملات التجارية، إيمانا منها بالعوائد الضخمة التي ستعود على الاقتصاد الوطني من خلالها.

٥. **زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال**؛ وذلك من خلال العمل على تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال، وتعزيز البنية التحتية الداعمة، وتسهيل النفاذ للمصادر التمويلية والخدمات الرقمية، فضلا عن التسوية الفعّالة للمنازعات، واستدامة مراجعة وتبسيط العمليات الضريبية.

جـ - ضبط الأسعار والحد من التضخم؛ وذلك من خلال:

١. **ضمان توافر جميع السلع في الأسواق**؛ وذلك في إطار حرص الدولة على دفع الآثار التضخمية للأزمة عن المواطنين، إذ تستهدف الدولة استخدام جميع أدوات السياسة النقدية للحد من الضغوطات التضخمية إلى رقم أحادي خلال عام ٢٠٢٥، فضلا عن التركيز على ضبط مستويات التوسع في المعروض النقدي وربطه بالزيادة المسجلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لاحتواء الضغوط التضخمية.

٢. **السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد**؛ وذلك من خلال المتابعة الدورية لأسعار السلع الأساسية الواردة من المنتجين والموزعين وتحليلها عبر منصة إلكترونية، ورقمنة عمليات تداول وبيع السلع عبر منظومة محدثة، بدءًا من عمليات الإنتاج حتى البيع للمستهلك. كما سيتم العمل على إنشاء مناطق لوجستية على مستوى الجمهورية، بهدف تخفيض الأسعار والحرص على توافر السلع التموينية للمواطنين طوال العام وتوفير أعباء نقل المواد الغذائية التي كانت سببا لرفع الأسعار.

د- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، وذلك من خلال:

١. **تطوير شبكة الطرق والكباري**؛ حيث أطلقت الحكومة المصرية برنامجا طموحا لتطوير البنية التحتية للطرق والكباري وتحسين الربط بين المناطق المختلفة، إيماناً منها بأهمية الدور الحيوي الذي تلعبه شبكة الطرق؛ لتسهيل وتيسير حركة التجارة والنقل والأعمال بشكل عام؛ ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات، وسيكون ذلك من خلال خلق بنية تحتية قوية ما بين مشروعات قومية للطرق وربط محاور النيل المختلفة وكذلك سلسلة من الكباري العلوية والأنفاق.

٢. تطوير منظومة السكك الحديدية؛ بما يشمل تطوير الوحدات المتحركة والبنية الأساسية، إلى جانب تنمية العنصر البشري.

٣. إنشاء شبكة مترو الأنفاق والجر الكهربائي؛ وذلك في ظل الاهتمام العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الطاقة النظيفة.

المحور الرابع- تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني: حيث تسعى الحكومة في سبيل تحقيقها هذا المحور إلى تبني برامج وسياسات تهدف إلى الآتي:

أ- تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد؛ إذ تعد المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد من الدعائم الرئيسة لنهوض الدول. فالمشاركة السياسية للمواطنين تعكس قوة الديمقراطية؛ ومن ثم تنطوي مظاهر المشاركة السياسية والحكم الرشيد على العديد من الركائز والتي من ضمنها ضمان الحريات، وتمكين المجتمع المحلي، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الحق في الانتخاب؛ ولذلك ستسعى الحكومة إلى تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد عبر تعزيز دور المحليات، وحقوق الإنسان، وضمان الحريات الأكاديمية والبحث العلمي، والوصول إلى مجتمع مدني قوي، وتفعيل دور النقابات العمالية والمهنية.

ب- تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة؛ وذلك من خلال تعزيز مشاركة الشباب والمرأة، وبناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة، والعمل على تعزيز سيادة القانون.

ثانيًا- استعراض خطط عمل الوزارات في إطار برنامج الحكومة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي:

أشارت السيدة الدكتورة/ رانيا المشاط؛ وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي خلال الاجتماع الأول للجنة الخاصة إلى عدة أمور- من بينها:

- إن دمج وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من شأنه تحسين فعالية خطط التنمية، وعلى رأسها حوكمة الإنفاق الاستثماري والتأكد من تنفيذ سقف الاستثمارات العامة الذي قرره مجلس الوزراء بقيمة تريليون جنيه للعام المالي (٢٠٢٤/٢٠٢٥)، بما يدعم جهود خفض معدلات التضخم، فضلًا عن تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتلبية متطلبات الدولة فيما يتعلق بسد الفجوة التمويلية بما يتفق وبرنامج الحكومة وأولوياتها.

- إن ترشيد الإنفاق الاستثماري لن يأتي على حساب الإنفاق الاجتماعي، حيث يحتل محور بناء الإنسان أولوية قصوى في برنامج الحكومة، من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، كما أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" تأتي ضمن أولويات الإنفاق فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة لما لها من أثر كبير على تحسين معيشة المواطنين في الريف المصري وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يجري العمل على صياغة رؤية جديدة للوزارة تتسق مع متطلبات ومتغيرات المرحلة الفارقة التي يمر بها الاقتصاد المصري، والتحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، بما يضمن تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة في أغلب القطاعات، والبناء على مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الشاملة التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية، وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص، ليقود مسيرة التنمية، من أجل تعزيز النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل.

وزارة المالية:

أشار السيد الأستاذ/ أحمد كجوك؛ وزير المالية خلال الاجتماع الأول للجنة الخاصة لما يلي:

- إن حجم التحديات كبير للغاية، ولابد أن يكون هناك دور أكبر للقطاع الخاص وجميع الأطراف الأخرى فى النشاط الاقتصادى.
- سيرتكز عمل المجموعة الاقتصادية على ثلاثة محاور؛ وهي: الاستقرار الاقتصادى وصلابته ومرونته، وبيئة الأعمال والتنافسية، والتحول الأخضر، فهى جميعًا عناصر مهمة، ومحاور أساسية للعمل إلى جانب السياسات المالية.
- سيتم العمل على مزيد من الدعم للحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن، وجار العمل على مجموعة من الأفكار والمبادرات التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، مع حوكمتها بالشكل الأمثل لضمان استدامتها وتحقيق الغرض منها، كما سيتم توجيه جزء كبير من الوفورات لتحقيق التنمية البشرية (صحة وتعليم وتنمية بشرية بمفهومها الواسع).
- سيتم العمل على مبادرات محددة لمجتمع الأعمال لمساندته؛ لزيادة تنافسية الاقتصاد المصرى، والعمل على خلق فرص عمل سيَّما للقطاع الخاص الذى يستطيع المنافسة دولياً ومحلياً، وهذا الأمر للمستثمرين الوطنيين والأجانب الراغبين في الاستثمار في مصر بحسبانهم قاعدة للصناعة والتصدير.

- لقد بدأ العمل بالموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ والتي تضمنت بعض الأمور الجديدة أبرزها وجود أسقف مالية، ويوجد - ولأول مرة - سقف ملزم للدين، ولا نستطيع تجاوز هذا السقف دون العودة لمجلس النواب، وعرض هذا الأمر، فكل عملنا يصب فى النهاية على الدين، فهذا الأمر سيوفر قدرًا كبيرًا من الانضباط المالي.
- استمرار العمل على تنفيذ موازنة البرامج والأداء.

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية:

أشار السيد المهندس/ حسن الخطيب؛ وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، خلال الاجتماع الأول للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن قرار دمج ملف التجارة الخارجية مع الاستثمار كان ضروريا وحتميا لتحقيق خطة الحكومة المصرية لتحفيز الاستثمارات المُوجهة للتصدير.
- مستهدفات الوزارة خلال الفترة الحالية ترتكز على خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الإجراءات، وتنفيذ وثيقة ملكية الدولة الداعمة لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

وزارة العدل:

أشار السيد المستشار/ عدنان الفنجري؛ وزير العدل خلال الاجتماع الثاني للجنة الخاصة لما يلي:

- سيتم تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف تطوير مكاتب الشهر العقارى، ومصلحة الطب الشرعى والخبراء وغيرها من الجهات المعاونة بحسبانها من الأمور الجوهرية.
- سيتم العمل على تعزيز ، وتطوير آليات التقاضى وتيسيرها، وذلك من خلال باعداد إستراتيجية موحدة للتكافل الرقمى بين الجهات والهيئات القضائية، والتوسع فى تقديم الخدمات المميكنة للمحاكم من أجل التيسير على المواطنين.
- العمل على تقديم خدمات مميزة للمواطن قائمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- التوسع فى طباعة وثائق ومحررات الشهر العقارى والتوثيق بطريقة برايل لخدمة أصحاب الهمم من المكفوفين وتمكينهم ، وذلك فى إطار برنامج الحكومة لبناء الإنسان المصرى وتعزيز آليات دمج أصحاب الهمم فى المجتمع.
- تعزيز فرص الترقى العلمى والعملى للمرأة المصرية بالوظائف القيادية داخل جميع الجهات والهيئات القضائية.
- العمل على إعداد مشروعات القوانين ذات الصلة بالاقتصاد، من بينها قانون التجارة الإلكترونية، فضلا عن إصدار قانون تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعى.

وزارة الأوقاف:

أشار السيد الدكتور/ أسامة الأزهري؛ وزير الأوقاف خلال الاجتماع الثاني للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن وزارة الأوقاف تتكون من شق مالي، وإداري، ودعوي والذي يسهم في تشكيل الوعي وتحصين الوعي المصري ضد المخاطر والأزمات وفي بناء الإنسان، أما الشق المالي: يتعلق بهيئة الأوقاف، ورؤية الوزارة في هذا الجانب تتمركز حول استقطاب وحشد الشخصيات والخبرات الاقتصادية الرفيعة التي تتمكن من إدارة وتشغيل الهيئة لاستثمار أموال الوقف وتحديد فلسفة التعامل مع الوقف واستثماره وتعظيم عوائد الوقف والتي تسهم في تغذية الأنشطة التي تتعلق بالأوقاف، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة المصرية وتحقيق الدور الاجتماعي للوقف، ويعتمد هذا على توظيف الخبرات والشخصيات ذات الخبرة العميقة في إدارة الأموال وتحقيق أعلى عائد يعود على الإنسان المصري، وأما بالنسبة للشق الإداري: سيتم العمل على تعزيز ونشر ثقافة التميز الإداري داخل الوزارة.
- هناك أربعة ملفات يتم الإعداد لتنفيذها، الأول: محاربة كل صور التطرف الفكري، والعمل على تحصين كل شرائح المجتمع المصري من كل صور التطرف، والمستهدف الأول هم الأئمة والخطباء، والملف الثاني: هو التصدي للتطرف اللاديني المضاد، ورصد كل القواعد والسلوكيات التي تؤدي إلى تراجع شديد في الأخلاق، وأن يتم توظيف الخطب والدروس لمحاربة كل مظاهر الإدمان والانتحار والتنمر والتحرش وغير ذلك من الظواهر المقلقة التي تؤثر سلبًا في المجتمع، والملف الثالث: إعادة بناء الشخصية المصرية الوطنية من منطلق ديني، أما الملف الرابع: أن تسهم المساجد في ملء وعي الشباب وكافة شرائح المجتمع المصري في صناعة الحضارة وتعظيم العلم والاكتشاف والاختراع والإبداع والشغف بالعلم والمعرفة.
- إن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سيشهد طفرة كبرى في إعادة تشكيل وضعه على وسائل التواصل الاجتماعي وإعادة تشكيل اللجان، بالتنسيق مع دار الإفتاء المصرية ومشيخة الطرق الصوفية والسادة الأشراف لتكون هذه المؤسسات يدًا واحدة للاصطفاف خلف فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، لأنه الواجهة التي تعبر عن مصر أمام العالم.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة من أجل وجود موسع للأئمة في النوادي ومراكز الشباب وإطلاق قوافل وحملات دعوية بالجامعات الكبرى.

وزارة الثقافة:

أشار السيد الدكتور/ أحمد فؤاد هنو؛ وزير الثقافة خلال الاجتماع الثاني للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- العمل على أن تُصبح وزارة الثقافة جزءًا أصيلًا فاعلًا ضمن منظومة العمل على تطوير استراتيجية شاملة للقوة الناعمة مع ضمان تكاملها مع الخطط الوطنية، والمتمثلة في إنشاء "المجلس الثقافي المصري للقوة الناعمة"، ليكون معنيًا بمتابعة تنفيذ البرامج والسياسات المستهدفة تحسين صورة مصر إقليميًا ودوليًا.
- بلورة استراتيجية خاصة بالصناعات الثقافية الإبداعية تُسهم في "إطلاق مبادرات داعمة للعلامة التجارية الوطنية -صنع في مصر-"، ومواصلة الجهود إزاء تسجيل العناصر التراثية المختلفة على قوائم التراث غير المادي لليونسكو، وتنفيذ استراتيجية عمل الوزارة الخاصة بتسويق المنتجات الثقافية بما يضمن صون الهوية الوطنية.
- أهمية المضي قدمًا لاكتشاف ودعم وصقل قدرات الموهوبين في المجالات الإبداعية المتنوعة، وأهمية العمل على الارتقاء بمنظومة إنشاء وتطوير ورفع كفاءة منشآت البنية التحتية لقطاعات الوزارة، وأهمية حشد الجهود نحو الارتقاء بصناعة السينما المصرية، وتشجيع مختلف الآليات الداعمة للنهوض بالأدب وفنون الكتابة، وتعزيز حركة الترجمة بين اللغة العربية واللغات الأخرى بمختلف بمجالات الإبداع.
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من "تكنولوجيا المعلومات" في تطوير القطاع الثقافي.
- سيتم العمل على تطوير منظومة الأداء بعدد من المشروعات الثقافية القائمة بالوزارة، ومنها: تكليف اللجنة العلمية العليا لمشروع أطلس للمأثورات الشعبية المصرية "الفولكلور"، التابع للهيئة العامة لقصور الثقافة، وذلك بعمل "أطلس الحرف التراثية" ووضع خطط مدروسة لتسويق المنتجات الحرفية، بما يضمن تطوير الحرفة وعدم اندثارها ووجود عائد منها يسمح بدعم الأنشطة الثقافية والفنية، والعمل على تأسيس المزيد من مراكز وقصور الثقافة المتكاملة.
- مواصلة إنشاء المسارح الحديثة، وبناء المزيد من المكتبات العامة في المحافظات والمناطق النائية، مع تحديث محتوياتها لتشمل أحدث الإصدارات في مختلف المجالات، وتيسير إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لجميع فئات المجتمع دون تمييز.
- اهتمام الوزارة على إقامة دورات تدريب وتأهيل للكوادر الثقافية ، وتكريم الموهوبين والمثقفين والفنانين، والعمل على تنظيم المهرجانات الثقافية والفنية المتنوعة بشكل دوري في جميع محافظات ومدن الجمهورية، وتنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية تحتفي بالتنوع الثقافي في مصر، وتعزيز إسهام دور النشر التابعة للدولة في طبع وإصدار وترجمة المؤلفات المختلفة في المجالات الثقافية المتنوعة.

وزارة الصناعة:

أشار السيد المهندس/ كامل عبد الهادى الوزير البسيونى (نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الصناعة، ووزير وزارتى الصناعة والنقل ؛ خلال الاجتماع الثالث للجنة الخاصة لما يلي:

- تهدف خطة تنمية الصناعة (٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى وضع أسس لتطوير وتعظيم الصناعة المصرية لزيادة الإنتاج الصناعى بنسبة ٢٠٪ سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر للناتج المحلى الإجمالى إلى ٥٪ فى الصناعات الخضراء، وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير ما بين سبعة إلى ثمانية ملايين فرصة عمل، وتنمية مهاراتهم والحد من البطالة، وتقديم الدعم الفنى للمصانع الصغيرة، ودمجها فى الاقتصاد الرسمي.
- يوجد نحو (٣،٥) مليون عامل تقريبًا، يعملون فى قطاع الصناعة بنسبة ١٣٪ تقريبًا من إجمالى سوق العمل، وسيتم العمل على مضاعفة هذا الرقم ليصل إلى سبعة ملايين فى ٢٠٣٠، خاصة وأن الصناعة من المجالات كثيفة العمالة.
- إن القطاع الخاص شريك أساسى ورئيسى، والتعاون فيما بين القطاع العام والخاص سيحقق مكتسبات كبيرة، والتوجه العام للدولة التخارج من الكثير من الأنشطة الصناعية وفقًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة.
- **سيتم العمل على تنمية الصناعة من خلال مجموعة من المحاور – أبرزها ما يلي:**

١. ترشيد الواردات والحد من الاستيراد، وتوفير احتياجات السوق المحلية ومستلزمات الإنتاج من خلال جذب مستثمرين عالميين فى هذا المجال.
٢. زيادة القاعدة الصناعية بغرض زيادة الصادرات، خاصة الصناعات الخضراء والإلكترونية التى تعتمد على الموارد والخامات الأولية الموجودة بالفعل بالسوق المحلية أو التى تتوفر لها مصانع.
٣. الاهتمام بتحسين المواصفات الفنية للصناعة المصرية بالتحديث المستمر لها طبقًا للاشتراطات العالمية.
٤. الاهتمام بتدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية من خلال الجهات التدريبية التابعة للوزارة والمراكز البحثية والجامعات المصرية للارتقاء بمستواها وحرفيتها مما ينعكس على جودة الصناعة.

٥. تعزيز الدعم الفنى للمصانع لضمان توافقها مع الاشتراطات البيئية ومتطلبات التحول الرقمى.

- من أوليات الوزارة العمل بصورة عاجلة على ملفين رئيسيين بالتوزاي، الملف الأول: حل جميع المشاكل التى تواجه المشروعات المتوقفة عن الإنتاج أو المتعثرة فى استكمال مشروعاتها أو تطلب توسعات فى مشروعاتها القائمة بزيادة المساحة أو الطاقة الإنتاجية، والملف الثاني: تعزيز الصناعات الجديدة وجذب الاستثمارات، وتخصيص الأراضى المطلوبة لها.
- سيتم العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية المرتبطة بعدد (١٥٢) فرصة استثمارية، والتى تشكل وارداتها أهمية نسبية كبيرة فى قائمة الواردات المصرية.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص فيما يخص المشروعات الكبرى الخاصة بترفيق وطرح المناطق الصناعية تحت مظلة ما يعرف بالمطور الصناعى.
- رفع عبء إنشاء وتطوير المناطق الصناعية عن الخزانة العامة، وزيادة القيمة المضافة عن المدخلات المصرية من الخامات الأولية.
- إقامة مناطق صناعية متخصصة على مستوى عالمى، والإسهام فى توفير الأراضى الصناعية، والعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتوطين الصناعة.

وزارة الدولة للإنتاج الحربي:

أشار السيد الفريق/ محمد محمد صلاح الدين مصطفى ؛ وزير الدولة للإنتاج الحربى؛ خلال الاجتماع الثالث للجنة الخاصة لما يلي:

- إن وزارة الدولة للإنتاج الحربى يتبعها بعض القطاعات الحكومية التى ترتبط بأعمالها مثل: قطاع التدريب، والمركز الطبى، والأكاديمية التى تخرج المهندسين، وتتبعها الهيئة القومية للإنتاج الحربى التى تتكون من عشرين شركة منها ست عشرة شركة صناعية، وأربع شركات فى مجالات أخرى مثل: النظم، والإنشاءات، والصيانة، والبحث العلمى، وهذه الكيانات منشأة لتخدم الإنتاج الحربى ، إذ أن المهمة الأصلية لوزارة الإنتاج الحربى تلبية مطالب القوات المسلحة والشرطة من الأسلحة والذخائر والمعدات.
- العمل على تطوير قادة الإنتاج الحربي ورفع قدرات المصانع الحربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من نظم التسليح المتقدمة.

وزارة قطاع الأعمال العام:

أشار السيد المهندس/ محمد شيمي؛ وزير قطاع الأعمال العام ؛ خلال الاجتماع الثالث للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- استمرار تنفيذ خطة تحسين وتطوير أداء الشركات والمصانع التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، والاستثمار في رأس المال البشري ووضع البرامج التدريبية لرفع كفاءة الموارد البشرية، وكذلك تطوير السياسات التسويقية للشركات لزيادة حجم المبيعات والصادرات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
- المتابعة الدورية لأداء الشركات التابعة وتكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير، ومواصلة العمل في تنفيذ برنامج تخطيط موارد المؤسسات ERP في الشركات القابضة والتابعة بهدف تحسين وميكنة نظم العمل في تلك الشركات.
- تعزيز الاستفادة من الأصول غير المستغلة واستثمارها لتعظيم العوائد منها لاستكمال خطة توفير التمويل اللازم لعدد من المشروعات الصناعية وفض التشابكات المالية وسداد المديونيات المستحقة على الشركات لتحسين هياكلها المالية.
- سيتم العمل على إعادة الهيكلة الفنية للشركات من خلال التطوير التكنولوجي، وإعادة التأهيل، وتوطين صناعات جديدة، وتعميق التصنيع المحلي، وتحقيق قيمة مضافة للخامات المتاحة لدى الشركات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته الفنية وقدراته الإدارية والمالية والتكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للشركات، والتوافق مع متطلبات الجودة وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات.

وزارة النقل:

أشار السيد المهندس/ كامل عبد الهادى الوزير البسيونى (نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الصناعة، ووزير وزارتى الصناعة والنقل ؛ خلال الاجتماع الرابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- من الأهداف الرئيسية للوزارة هو "جعل مصر مركزًا إقليميًا للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت"، وذلك من خلال عدة برامج رئيسية – أبرزها: تطوير شبكة الطرق والكباري؛ بهدف ربط شبكة الطرق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعزيز صور التكامل الاقتصادي على طول المحاور الرئيسية؛ لتحقيق الاستغلال الأمثل لثروات مصر القومية، ممثلة في مناطق التعدين والمناطق السياحة وخدمة مناطق التنمية الزراعية بما يحقق زيادة حجم المنقول من البضائع إلى مراكز النشاط الاقتصادي المختلفة داخل مصر.

- تطوير شبكة القطار السريع بهدف رفع طاقة النقل وتعظيم نقل الركاب والبضائع على طول شبكة السكة الحديد، مما يسهم في رفع معدلات الأمن والسلامة وتقليل معدلات الانبعاثات الكربونية.
- تنفيذ خطة شاملة لاستكمال شبكة مترو الأنفاق، بالتوازي مع إنشاء شبكة من وسائل الجر الكهربائي الجماعي السريعة؛ لمواكبة الخطوات السريعة التي تخطوها الدولة في مجال التوسع العمراني، وتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية والسياحية وخدمة المناطق الصناعية، واستيعاب الزيادة في الطلب على النقل، وتقديم خدمات نقل مطورة وآمنة ومميزة للمواطنين على مستوى الجمهورية.
- إعداد خطة شاملة لإنشاء عدد (٣١) ميناء جافا ومنطقة لوجستية على مستوى الجمهورية، فضلا عن تطوير الموانئ من خلال إضافة أرصفة جديدة وإنشاء محطات متعددة الأغراض، بغرض منع تكدس البضائع والحاويات بالموانئ البحرية وتحسين الخدمات اللوجستية المقدمة، والحد من ارتفاع تكلفة نقل البضائع، وتسهيل حركة التجارة.

وزارة السياحة والآثار:

أشار السيد الأستاذ/ شريف فتحى على عطية ؛ وزير السياحة والآثار خلال الاجتماع الرابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن استراتيجية عمل الوزارة ترتكز على تحقيق الأمن الاقتصادي السياحي أولوية قصوى، وما يتصل بذلك من الأبعاد المختلفة للاستدامة، مثل التحول الرقمي والحفاظ على البيئة، ولاسيما مع تنامي اتجاه تفضيل المقاصد التي تهتم بالحفاظ على البيئة عالمياً، وكذلك توفير سبل الإتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- سيتم العمل على تنويع الأسواق والأنماط السياحية وتعظيم الاستفادة من المقومات السياحية في مصر؛ لضمان تحقيق رؤية مصر بالوصول إلى (٣٠) مليون سائح، مع العمل على المتابعة الدقيقة لمستجدات صناعة السياحة في مصر وتطور حركة السياحة الوافدة إليها ومعدلات النمو في التوسع في الطاقة الفندقية وتطور حجم حركة الطيران، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الجيوسياسي
- العمل على تعزيز الاستثمار السياحي في مصر، ولاسيما في المجال الفندقي حتى يتسنى استقبال الأعداد السياحية المستهدفة، وذلك من خلال طرح مبادرة لتشجيع وجذب الاستثمارات السياحية.
- تعظيم الشراكة مع القطاع الخاص لرفع مستوى الجودة في المواقع الأثرية والمتاحف.

- تعزيز الرقابة والحوكمة العامة، والتعاون مع المجتمع المدنى المعني بالسياحة؛ للعمل على رفع كفاءة القطاع السياحي.
- بناء قدرات العاملين ووضع خطة لرفع كفاءة الأداء المؤسسي بإتباع الأساليب العلمية في إدارة العمل.
- التنسيق والتكامل بين وزارتي السياحة والآثار والطيران المدني بصورة أكبر بما يخدم صناعة السياحة في مصر، نظرًا لأهمية دور قطاع الطيران بالنسبة لصناعة السياحة في مصر للوصول للأعداد السياحية المستهدفة، وهو ما سيتم .

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة السياحة والآثار				
مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
إجمالي اعداد السائحين الوافدين إلى مصر (بالمليون)	١٤.٩	١٥.٧	١٧.٨	٢٥.٠
اجمالي الإيرادات السياحية (بالمليار)	١٤.٣	١٥.٠	١٧.١	٢٤.٠

(جدول رقم١١: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٢٥٤)

وزارة الطيران المدني:

أشار السيد المهندس/ سامح أحمد زكي الحفني؛ وزير الطيران المدني خلال الاجتماع الرابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن النهوض بقطاع الطيران الكدني محاط بثلاثة تحديات رئيسية، التحدي الأول: السلامة؛ سواء سلامة الطائرات أو سلامة المطارات أو سلامة المجال الجوى أو سلامة الأمور الخاصة بقطاع السياحة مثل سلامة المنطاد الطائر (البالون الطائر) خاصة الذى يطير وسط الآثار المصرية، والتحدي الثاني: تأمين المطارات المصرية، أما التحدي الثالث: فهو صناعة الأعمال؛ التي تتم داخل صناعة الطيران.
- سيتم العمل على حسن إدارة المطارات المصرية وتطويرها، مع إمكانية الاستعانة بشراكات من القطاع الخاص وفق منظومة تتفق مع رؤية الدولة المصرية.
- سيجري العمل على زيادة سعة المطارات المصرية لتصل إلى (١١٠) ملايين راكب.

- **أما فيما يخص أسطول مصر للطيران، سيتم العمل على زيادة عدد الطائرات إلى (١٢٥) طائرة خاصة، وهذا العدد جاء بناءً على دراسة أجريت بالتعاون مع أحد أكبر المكاتب الاستشارية على مستوى العالم.**

الوضع الحالي والمستهدف لقطاع الطيران المدني				
مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
قدرات أسطول الشحن الجوى المصري (*)	عدد(٤) طائرات شحن جوي	عدد(٦) طائرات شحن جوي	عدد (٦) طائرات شحن جوي	عدد(٦) طائرات شحن جوي
الطاقة الإستيعابية للمطارات المصرية	٦٦.٢ مليون راكب سنوياً	٧٢.٢ مليون راكب سنوياً	٧٢.٢ مليون راكب سنوياً	١٠٩.٢ مليون راكب سنوياً
قدرات أسطول مصر للطيران للخطوط الجوية (طائرات نقل الركاب)	(٦٥) طائرة	(٦٥) طائرة	(٩٧) طائرة	(١٢٥) طائرة

(*) الأرقام بعاليه تخص الشركة الوطنية لمصر للطيران للشحن الجوى .

(*) عدد طائرات الشحن الجوى لشركة مصر للطيران – عام ٢٠٢٤ – عدد (٤) طائرات . هذا بخلاف شحن البضائع عبر الفراغات على طائرات نقل الركاب لشركة مصر للطيران للخطوط الجوية .

(*) يوجد عدد (٣) شركات شحن جوى مصرية خاصة – عام ٢٠٢٤ – بإجمالى عدد (٣) طائرات شحن .

(جدول رقم١٢: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٢٥٤)

- **تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص سيَّما في مجالات الشحن الجوي، من خلال توفير التسهيلات والحافز اللازمة للارتقاء بالأمر.**
- **فيما يخص الإصلاح الهيكلى لشركة مصر للطيران، فقد سبق دراسة الأمر عن طريق أحد أكبر المكاتب الاستشارية عام ٢٠١٥، وأعيدت الدراسة مرة أخرى عام ٢٠١٩؛ إلا أن لظروف جائحة كورونا وما تلاها من أحداث لم يتم تنفيذها، وفي الوقت الراهن سيتم العمل على إعادة الدراسة مرة أخرى والعمل على تنقيح الدراسات السابقة نظرًا للتعديلات التى أجريت بالشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة من حيث دخول وخروج بعض العاملين ومن حيث حجم المنافسين لهذه الشركة.**
- **سيتم العمل على تطوير جميع الشركات العاملة في قطاع الطيران دون التركيز على شركة مصر للطيران فقط، فلأول مرة نصل لذراع اقتصادية قوية وهى (إير كايرو)، والتي باتت تمتلك عدد (٣٣) طائرة تعمل بفلسفة المهجن)، فهناك جزء يعمل بنظام (الطيران منخفض التكلفة) وجزء آخر يعمل بنظام الطيران العارض (شارتر).**
- **سيتم العمل على تطوير منظومة الجودة خاصة وأن الطيران يعد خدمة، فالمستخدم إذا اسشعر بأنه لم يحصل على الخدمة التى يريدها فلن يعاود التجربة فى ظل المنافسة القوية بين الشركات.**

وزارة التنمية المحلية:

أشارت السيدة الدكتورة/ منال عوض؛ وزيرة التنمية المحلية، خلال الاجتماع الخامس للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- سيتم العمل على تنفيذ خارطة طريق وطنية لتطوير الإدارة المحلية ودعم اللامركزية الإدارية والمالية بالتعاون مع مجلس النواب.
- وضع البرامج والخطط التي تمكن وزارة التنمية المحلية من دعم جهود الوزارات الأخرى في عملهم نحو بناء اقتصاد محلي تنافسي جاذب للاستثمارات، من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاقتصادية على المستوي المحلي، ودعم عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة - وعلى رأسها: الزراعية والصناعية والسياحية، عن طريق عدة إجراءات أهمها تيسير وتحفيز الاستثمار بالمناطق الصناعية وحوكمة المناطق الصناعية العشوائية القائمة وإخراج المناطق الصناعية من حالات التعثر ونهو المخططات التفصيلية للمناطق الصناعية والتوسع في دعم التصنيع الزراعي فضلاً عن تعزيز السياحة الريفية للبناء على جهود الدولة خلال الفترة الماضية في تنمية وتطوير قري الريف المصري وتحديث الخريطة الاستثمارية الموحدة للدولة بجميع الفرص الاستثمارية الواعدة (قطاعياً- جغرافياً) على أرض المحافظات.
- تعزيز سبل التمكين الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تمويل أكثر من (٦٥٠٠) مشروع من برنامج " مشروعك " بالتعاون مع ستة بنوك وطنية يعمل معها البرنامج بالوزارة، وأكثر من (٥٧٠٠) مشروع بتمويل من صندوق التنمية المحلية التابع للوزارة بما يساهم في توفير أكثر من (٥٠٠) ألف فرصة عمل لأبناء المحافظات.
- مواصلة مسيرة الإصلاح المؤسسي والهيكلي، من خلال تطوير البنية التكنولوجية المحلية، وميكنة عملية تقديم الخدمات المحلية للمواطن، وإحكام الرقابة والمتابعة، وحوكمة أنظمة تخطيط ومتابعة المشروعات المحلية وأنظمة إختيار القيادات المحلية، إلى جانب توفير التدريب الملائم ورفع الكفاءات والقدرات للعاملين بوحدات الإدارة المحلية.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:

أشار السيد المهندس/ شريف مجدى حسين أحمد الشربينى، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، خلال الاجتماع الخامس للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- طرح حوالي (٢٥) ألف قطعة أرض سكنية صغيرة - حتى عام ٢٠٣٠- بالمدن الجديدة، بالمحاور الإسكانية المختلفة (متوسط - مميز - أكثر تميز)، وكذا محور بيت الوطن للمصريين العاملين بالخارج.

- العمل إلى إنهاء (٢٤٣) ألف وحدة سكنية، وتنفيذ حوالي (٦٦) ألف وحدة سكنية جديدة، بمحور منخفضى الدخل ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، وإنهاء (٥٤) ألف وحدة سكنية، وتنفيذ حوالي (٦٠) ألف وحدة جديدة، بالإسكان المتوسط، وإنهاء (١٦) ألف وحدة سكنية، وتنفيذ حوالي (١٠) آلاف وحدة جديدة بالإسكان فوق المتوسط، وإنهاء (١٤٣٦٨) وحدة وتنفيذ حوالي (١٥) ألف وحدة جديدة بمشروع جنة، وإنهاء (٤٨) ألف وحدة وتنفيذ حوالي (٢٠) ألف وحدة جديدة بالإسكان الفاخر، وإنهاء حوالي (٢٠٠٠) وحدة بالإسكان التعاوني.
- استكمال مسيرة التنمية بعدد (٢٢) مدينة جديدة قائمة، من خلال تنفيذ برامج الإسكان المتنوعة والمشروعات الخدمية وأعمال الصيانة والتطوير للأحياء القائمة، وطرح الفرص الإسكانية المتنوعة، واستكمال تنفيذ المشروعات بعدد (٣٨) مدينة جديدة "الجيل الرابع"؛ وفى مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، وغيرها، إضافة إلى التوسع في إقامة المدن الجديدة المستدامة ومدن الجيل الرابع لاستيعاب الزيادة السكانية، وذلك من خلال الموارد الذاتية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- العمل على تحويل محافظات وجه قبلي إلى مناطق جاذبة للاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص من خلال التوسع في تصميم مدن الجيل الرابع في الصعيد، لتكون بمثابة فرصة حقيقية للتنمية، وتسهم في توفير فرص العمل، وتحقق الحياة الكريمة للمواطنين.
- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصرى خلال ثلاث سنوات، بالإ ضافة إلى استكمال إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم بالمدن والقرى، ومراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والإدارية والديموجرافية، والالتزام بمعايير التخطيط العمراني عند التوسع في البناء.
- تعزيز مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص فى مجال خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، مع مراعاة تحسين اقتصاديات تشغيل وصيانة مشروعات المياه والصرف، وتطوير المشروعات القائمة، وتوسيع طاقاتها الإنتاجية، وخفض فاقد المياه للحد الأدنى، وتعزيز قدرات شركات مياه الشرب والصرف الصحي لتحسين أدائها من النواحي التشغيلية والمالية والمؤسسية.
- تطوير المناطق الصناعية من خلال تطوير المرافق الأساسية، وتوفير الخدمات اللوجستية والخدمات المالية والتجارية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المناطق الصناعية، وخلق فرص عمل جديدة.

- العمل على تبسيط وتسريع عمليات الترخيص والموافقة على مشروعات البناء من خلال تنفيذ منصات رقمية لتقديم الطلبات والموافقات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية.
- دعم تحقيق التنمية في المحافظات الحدودية، بما يضمن اندماجها في المشروعات القومية الضخمة.
- متابعة تطبيق قانون التصالح فى بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها.

وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي:

أشار السيد الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، خلال الاجتماع السادس للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن برامج التعليم العالى والبحث العلمى- فى إطار برنامج الحكومة - تعتمد على الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى، والتي تم إطلاقها فى مارس ٢٠٢٣، وتم بناؤها على مشاركة المجتمع الأكاديمى والبحثى والعلمى.
- إن أساس الخطة الاستراتيجية هو الاعتماد على التقسيم الجغرافى للدولة، والعمل على تكامل مؤسسات التعليم معاً بهدف رفع كفاءة النظام التعليمى من خلال تطوير البرامج الموجودة فى كل جامعة، وربطها بالإمكانيات والاحتياجات التنموية لكل إقليم، مع التأكيد على أن التكامل ليس فقط بين هذه الجامعات على مستوى كل إقليم لكن ربطها كذلك مع الصناعة فى كل إقليم.
- التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية كأحد أهم محاور استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي.
- تعميق المرجعية الدولية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي بما يضمن أن يكون الخريج صالحاً للعمل فى مصر أو السوق الإقليمية أو السوق الدولية، ومن أجل ذلك أصبحت المرجعية الدولية مهمة جداً؛ ولها عدة محاور – من بينها: التوسع في إنشاء أفرع الجامعات الأجنبية وتعزيز الشراكات الدولية مع الجامعات المتميزة، والسعي نحو تصنيف الجامعات المصرية على المستوى الدولي.
- العمل على إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وهذا أمر غاية فى الأهمية، فنحن نعمل على أن نصل إلى جميع المناطق فى مصر، حتى تكون هناك جامعات فى كل الأقاليم، ، بالإضافة إلى دمج الطلاب من ذوى القدرات الخاصة.
- العمل على تأهيل الطلاب لسوق العمل.
- تشجيع البحث العلمى والابتكار وتنويع مصادر التمويل.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

أشار السيد الدكتور/ محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ، خلال الاجتماع السادس للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- تواجه منظومة التعليم أربعة تحديات رئيسية – وهي:" كثافة الطلاب في الفصول- عجز المعلمين - جذب الطلاب للمدارس - نظام الدراسة في الثانوية العامة".
- سيتم إعادة تدوير مباني المدارس بشكل مختلف لتشغيلها وفقاً للإمكانيات المتاحة لمواجهة الكثافات الطلابية.
- العمل على إجراء هيكلة شاملة لمنظومة التعليم، ووضع رؤية مستقبلية لمشروع إصلاح التعليم المصري تتوافق مع رؤية التنمية الوطنية.
- الوزارة تعمل على خطة ترتكز على ضمان الاستدامة والتعلم مدى الحياة، والارتقاء بالجودة والتميز في التعليم وفقا لمعايير التنافسية العالمية، والإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات، فضلاً عن تعزيز مسارات التحول الرقمي.
- من أبرز المؤشرات المستهدفة لعام ٢٠٣٠ إنشاء عدد (٢٨٧٣) مدرسة ثانوية فنية وفصولا ملحقة، وعدد (١٠٠) مدرسة مصرية يابانية، وعدد (١٤٠) مدرسة تكنولوجيا تطبيقية، بإجمالي قيمة إنفاق على التعليم قبل الجامعي (١،٨) تريليون جنيه.

وزارة العمل:

أشار السيد الأستاذ/ محمد عبد العزيز جبران عبد الحليم، وزير العمل، خلال الاجتماع السادس للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- قيام مكاتب التمثيل العمالي بالخارج، بالتواصل مع الجاليات المصرية؛ لتقوية صلتهم بالوطن، والعمل على جذب الاستثمارات والمدخرات من الخارج، وذلك بعد التنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية؛ للوقوف على الأنشطة الاستثمارية المطلوبة.
- تشكيل مجموعة عمل تضم الوزارات المعنية لدراسة أثر الذكاء الاصطناعى على سوق العمل من حيث استحداث وظائف جديدة.
- العمل على الانتهاء من مشروع قانون العمل؛ لضمان المزيد من الأمان الوظيفي للعمال، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إعداد استراتيجية وطنية لنشر السلامة والصحة المهنية لحماية العمال وأصحاب الأعمال، وزيادة معدلات تشغيل النساء، وتحقيق الحماية الوطنية للعمال.

- تعزيز إجراءات تأمين بيئة العمل، وتطوير مراكز التدريب، واستهداف زيادة معدلات التشغيل، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.
- التركيز على زيادة معدلات التشغيل فى الداخل والخارج، وتنفيذ برامج التشغيل الذاتى عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب أعداد جديدة بمديريات العمل، وتفعيل دور التشغيل الإلكتروني، وعقد شراكات استراتيجية مع شركات إلحاق العمالة بالداخل والخارج، لتلبية احتياجات سوق العمل بعمالة ماهرة ومُدربة.

وزارة الصحة والسكان:

أشار السيد الدكتور/ خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، خلال الاجتماع السابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- إن الهدف الرئيسي للحكومة هو بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته، وهو ما يجري العمل عليه من خلال نظام صحي يشمل الجميع، وتوفير تعليم أفضل يسهم في توفير وظائف مناسبة للمستقبل، وتوفير عمل لائق للجميع، وتنمية عمرانية متكاملة ومستدامة، بما يضمن حياة كريمة لجميع المصريين، مع تأهيل الشباب ليكونوا شركاء اليوم وقادة الغد، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات.
- أن تحقيق الأهداف المتعلقة بإتاحة خدمات صحية عالية الجودة، يبدأ من تطوير خدمات مراكز ووحدات الرعاية الأولية، وتطوير منظومة التأمين الصحي، والقضاء على قوائم الانتظار، وتحسين خدمات العلاج على نفقة الدولة، والتوسع في إنشاء المستشفيات التخصصية، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين، وتحديث المرافق والأجهزة الطبية، وتطوير مراكز الأورام والقلب المفتوح والرعايات والحضانات، وخدمات الصحة النفسية وتأهيل مرضى الإدمان.
- العمل على تغطية ١٠٠٪ من المواطنين بمظلة التأمين الصحي بحلول عام ٢٠٣٠، على أن تصل تكون نسبة التغطية ٨٥٪ في عام (٢٠٢٦/٢٠٢٧).
- العمل على ضمان استدامة توافر الأدوية والمستلزمات الطبية من خلال العمل على توفير (٩٤٪) من احتياجات المواطنين للدواء بإنتاج محلي، إلى جانب رفع صادرات الدولة المصرية من الدواء والمستلزمات الطبية إلى نحو (٢) مليار دولار سنويًا.
- العمل على الارتقاء بالخصائص السكانية، والسيطرة على الزيادة السكانية غير المنضبطة، بالوصول بمعدل الإنجاب الكلي إلى (٢،١) طفل لكل سيدة بدلا من (٢،٤) ليصل عدد سكان مصر إلى (١١٧،٨) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٢.

- إن محور إتاحة خدمات صحية متميزة، يتضمن تشغيل المرحلة الثانية من التأمين الصحي الشامل، والتي تضم محافظات (دمياط، ومطروح، وكفرالشيخ، وشمال سيناء، والمنيا) وتستهدف (١٢،٨) مليون مواطن، بتكلفة (١٢٠) مليار جنيه، وتتضمن إنشاء وتطوير (٥١٦) وحدة ومركز طبي، فيما يتم تأهيل (٥٦) مستشفى، بطاقة استيعابية (١٠،٥١٧) سريرًا. كما يضمن المحور ذاته ملف "العلاج على نفقة الدولة"، إذ أن المستهدف زيادة الموازنة السنوية للعلاج على نفقة الدولة خلال السنوات الثلاث المقبلة من (٢٠،٨) مليار جنيه إلى (٢٦،٣) مليار جنيه.
- العمل على تعميق التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية، بتحسين حوكمة بيانات الصحة، والتوسع في تحليل البيانات الصحية والاستفادة منها، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة والتطبيب عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، واستعمال السجل الإلكتروني الطبي للمواطنين، وربط جميع المنشآت من خلال منظومة صحية رقمية متكاملة، علاوة على تعزيز قدرات القوى العاملة في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز الشراكات الدولية في مجال التدريب، وسد العجز في الفريق الطبي من خلال التوسع في مشاركة المهام، والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على سرعة إصدار قانون المسئولية الطبية، فضلاً عن تطوير برامج الزمالة المصرية.

وزارة الشباب والرياضة:

أشار السيد الدكتور/ أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، خلال الاجتماع السابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- تعزيز انخراط الشباب وإشراكهم في العمل المجتمعي والسياسي، باعتبارهم شريكًا رئيسًا في برامج التنمية والتحديث، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب واكتشاف وتنمية المواهب الإبداعية.
- التمكين الاقتصادي للشباب، وزيادة التمويل المخصص لمشروعات الشباب ومساندته في الحصول على فرصة عمل، وذلك من خلال عدة برامج- من بينها: دعم إنشاء حاضنات أعمال ومراكز دعم للشباب الراغبين في بدء مشروعاتهم الخاصة بجميع أنحاء مصر، إطلاق برنامج للتوجيه المهني والتدريب مقرون بالتوظيف المباشر وبرامج تنمية مهارات الانتقال لسوق العمل والمهارات الحياتية من خلال مبادرة "طور وغير" التابعة لوزارة الشباب والرياضة، ومن خلال التعاون مع المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال الصغيرة.

- رعاية واكتشاف الموهوبين رياضيًّا، وتقديم المزيد من الدعم المتكامل للأبطال الرياضيين، والتوسع في تطوير برامج ومشروعات رعاية واكتشاف وتنمية الموهوبين رياضيًا ومشروعات تطوير مدربي المنتخبات القومية.

وزارة التضامن الاجتماعي:

أشارت السيدة الدكتورة/ مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، خلال الاجتماع السابع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- مواصلة دعم وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية « شبكات الأمان الاجتماعي»، وزيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية للفئات محدودة الدخل والفئات الأولى بالرعاية والتمكين الاقتصادي.
- أن الوزارة تتوجه في برامجها من الدعم والرعاية والحماية إلى التنمية والعمل، خاصة أن كل أوجه الدعم لن تمكن الأسر من التغلب على الفقر، ولكن بالعمل فقط والتنمية وخلق مصادر دخل للأسرة يمكن أن تخرج من دوائر الفقر.
- تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره ممكنا لعمل المرأة، إذا يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي، فضلا عن توفير التمويل للمرأة بأقل الشروط والضمانات، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية، وتوفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال وتوفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والطفولة المبكرة ومراكز الطفل والأسرة، وخدمات التربية الوالدية الإيجابية في تلك المناطق بالمحافظات.
- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي للقطاعين الرسمي وغير الرسمي وتوفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والإعاقة والبطالة.
- جذب المزيد من الاستثمارات في الصناديق المالية الاجتماعية، والعمل على استحداث مؤشر لقياس وتقييم أثر تلك الاستثمارات. هذا إلى جانب تقييم وتطوير الخدمات التي تتم من خلال وزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في صندوق «عطاء» للاستثمار الخيري وصندوق «قادرون بإختلاف» وصندوق «رعاية المسنين» وصندوق «دعم الصناعات الريفية والبيئية والمعاش الريفي»؛ لمواجهة الفقر ومنع التسرب من التعليم والتمكين الاقتصادي للفئات الأولى بالرعاية ودعم وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة.

- تمكين ودعم العمالة غير المنتظمة بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية والجهات، والاستمرار في حصر العمالة غير المنتظمة في جميع القطاعات، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم.

وزارة البيئة:

أشارت السيدة الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، خلال الاجتماع الثامن للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- عملت وزارة البيئة خلال الأعوام الماضية من خلال استراتيجية تضمنت عددًا من المحاور الأساسية، وهي:" الحد من التلوث - الحفاظ على الموارد الطبيعية - مواجهة المشكلات الكوكبية مثل التغيرات المناخية وفقد التنوع البيولوجي - تعزيز الاستثمار البيئي والمناخي".
- قامت الوزارة بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات والأنشطة في المجالات البيئية المختلفة، والتي أثمرت عن خفض في مستويات تلوث الهواء بالجسيمات الصلبة بنسبة بلغت ٣١٪، وصولاً إلى تحقيق خفض بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- عملت الوزارة على توفير الدعم المالي والفني لتنفيذ برامج وخطط الإصحاح البيئي للتخلص من الصرف الصناعي المخالف على المسطحات المائية، كما قامت من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي التابع لجهاز شئون البيئة بتقديم آليات تمويلية ميسرة للمشروعات البيئية بالمنشآت الصناعية بهدف تحقيق التوافق البيئي لتلك الشركات، حيث تم خلال المرحلة الثالثة للبرنامج تنفيذ العديد من المشروعات بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت (٥٥٠) مليون يورو، وجار الإعداد للبدء في المرحلة الرابعة للبرنامج في يناير ٢٠٢٥.
- شهد ملف الإدارة المتكاملة للمخلفات تطورًا ملحوظا على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تم إنشاء عدد (٢٤) مدفنا صحيا للمخلفات في عدد من المحافظات، وجار العمل على إنشاء عدد (٢٣) خلية دفن صحي، كما تم تنفيذ ثلاثة مصانع لتدوير المخلفات في "تونا الجبل (المنيا) – دار السلام (سوهاج) – المحلة الكبرى (الغربية)"، وتأهيل عدد أربعة خطوط لتوريد المعدات بالكامل (دفرة - الغربية)، وإنشاء عدد (٤) خطوط فرز بجنوب سيناء. وجار تنفيذ عدد (٣) مصانع (مطوبس، دسوق، كفر الشيخ).
- تم تطبيق نظم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، من خلال البدء في وضع خطط الإدارة للمحميات الطبيعية وتنفيذ مشروعات رفع كفاءة البنية التحتية بالمحميات الطبيعية وتحسين خدمات الزوار، مما أدى إلى زيادة الإيرادات المحققة بالمحميات الطبيعية بنسبة تقارب ٢٧٠٠٪ خلال العام المالي (٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) مقارنة بعام (٢٠١٤/٢٠١٥).

- **شهد ملف التغيرات المناخية اهتماماً كبيراً من وزارة البيئة خلال العشر سنوات الماضية، حيث تم إصدار الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، وقد توجت مصر هذه الجهود باستضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة لاتفاقية تغير المناخ (COP ٢٧) بمدينة شرم الشيخ، والذي حقق العديد من المكاسب، ومن أبرزها:**

١. **إثبات قدرة الدولة المصرية على تنظيم حدث دولي بهذا الحجم، عكس التنسيق والتناغم بين كافة الوزارات والجهات المعنية بالدولة، وساهمت في إثبات مصداقية العمل متعدد الأطراف.**
٢. **إبراز المؤتمر لدور مصر الريادى في القارة الأفريقية من خلال تفعيل المبادرة الأفريقية للتكيف.**
٣. **نجاح المؤتمر لأول مرة فى إدراج بند الخسائر والأضرار في أجندة المؤتمر بعد رفض إدراج هذا البند لسنوات عديدة من قبل بعض الدول.**
٤. **إطلاق أول سوق مصرية وأفريقية طوعية لإصدار وتداول شهادات الكربون .**

- **خضعت جمهورية مصر العربية خلال العامين الماضين لتقيمين من جانب البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي ركزت على التقييم البيئي ومراجعة سياسات النمو الأخضر في مصر، وقد شهدت تلك التقارير الإشادة بجهود جمهورية مصر العربية في هذا الملف والتقدم الملموس الذي تحقق خلال الأعوام الماضية، كما تضمنت تلك التقارير عدداً من التوصيات التي ترسم خارطة طريق للدولة المصرية نحو تحقيق النمو الأخضر والتنمية المستدامة.**
- **تستهدف الوزارة خلال الفترة القادمة القيام بعدة أمور وفق برنامج عمل الحكومة –من بينها:**

١. **البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، وإعداد خطة الاستثمار المناخي.**
٢. **استكمال الإطار التنفيذي والمؤسسي لإصدار سندات الكربون.**
٣. **تنفيذ أعمال حماية الشواطيء، للتكيف مع التغيرات المناخية والتصدي لظاهرة النحر والآثار الناتجة عن ارتفاع منسوب سطح البحر لايقاف تراجع خط الشاطىء، والحفاظ على الأراضي الزراعية والاستثمارات القائمة على السواحل، والمحافظة على سلامة واستقرار الكتلة السكنية بالمناطق الساحلية.**

٤. استكمال تنفيذ مخطط متكامل لإدارة تلوث الهواء بهدف استكمال خفض أحمال التلوث البيئي للهواء بما يحقق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، لخفض أحمال التلوث بالجسيمات الصدرية بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

٥. إحكام الرقابة والسيطرة على المنشآت التي تقوم بالصرف (مباشر – غير مباشر) على المسطحات المائية المختلفة (نهر النيل – البحيرات – البحار).

٦. استكمال تنفيذ المبادرة الرئاسية (١٠٠) مليون شجرة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمحليات على مستوى الجمهورية مع مراعاة الهوية البصرية والاحتياجات المائية.

٧. استكمال خطط الإدارة والاستخدامات للمحميات الطبيعية، وتحديد فرص الاستثمار في مجال السياحة البيئية داخل المحميات الطبيعية تمهيداً لطرحها على المستثمرين، إلى جانب خلق شراكات مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات بالمحميات الطبيعية.

٨. إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري، والعمل على التوسع في إدراج الاقتصاد الدائري في المنشآت الصناعية تدريجياً لتشمل المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية البيئية وسلاسل القيمة الخضراء.

٩. طرح فرص استثمارية في مجال معالجة وتدوير المخلفات البلدية الصلبة، بهدف زيادة معدلات التدوير لتصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦، وزيادة كميات الوقود البديل لتصل إلى (٣) ملايين طن سنوياً، وكميات السماد العضوي لتصل إلى (٦) ملايين طن سنوياً.

١٠. الترويج للفرص الاستثمارية التي تم إعدادها والإعلان عنها خلال مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي الأول والذي تم عقده في سبتمبر ٢٠٢٣.

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة:

أشار السيد المهندس/ محمود عصمت ، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، خلال الاجتماع الثامن للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- حرص الوزارة على تحسين البنية التحتية وتطوير شبكات الكهرباء، والعمل على أن تكون مصر مركزا إقليميا للطاقة.
- إن تداعيات التغير المناخي كان لها تأثير كبير على ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- هناك تنسيق دائم بين الوزارة ووزارة البترول للوقوف على كميات الغاز المتوفرة وأماكنها.

- تعزيز سبل البحث عن طاقات بديلة في صورة الأمونيا أو الهيدروجين الأخضر.
- هناك تحديات كثيرة تواجه قطاع الكهرباء لابد من أن نضعها في الاعتبار وهي تؤثر سلباً على ثبات نسب ضخ الطاقة الكهربائية، والوزارة تقوم بعملية فحص لتحديد نسب الفقد الموجودة سواء أثناء عمليات التوليد أو النقل أو التوزيع..
- وجود تحديات لحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، أبرزها زيادة الأحمال بنسبة ١٢٪.

وزارة البترول والثروة المعدنية:

أشار السيد المهندس/ كريم بدوي ، وزير البترول والثروة المعدنية ، خلال الاجتماع الثامن للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- تضع الوزارة على رأس أولوياتها في المرحلة الحالية استمرار التنسيق والتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير امدادات الوقود اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء، والتنسيق مع الشركاء الأجانب لقيامنا بسداد المستحقات المتأخرة وجدولتها؛ لتشجيع الشركاء على ضخ المزيد من الاستثمارات بهدف زيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز في أسرع وقت ممكن، وإيجاد أليات تحفيزية لزيادة برامج الإنتاج وتعجيل برامج الاستكشاف مما يحقق المصالح المشتركة للطرفين.
- جذب استثمارات أجنبية ومحلية على المدى القصير عن طريق تبني فكر استثماري جديد بما يسهم في الاستغلال الكامل لإمكانيات القطاع من مصانع التكرير والبتروكيماويات والثروات المعدنية، إلى جانب تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الحديثة من التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف أنشطة القطاع.
- تعظيم استغلال وتشغيل موارد القطاع بكامل الطاقة لزيادة دخل الدولة من العملات الأجنبية، إذ تمتلك الدولة المصرية مصافي التكرير العملاقة ومناطق التخزين الاستراتيجي بسعات غير مسبوقة ومجمعات البتروكيماويات وشبكات نقل البترول والغاز الطبيعي تغطي جميع الأنحاء وترتبط مع دول الجوار وموانئ بترولية لتداول وتخزين كافة المنتجات ،وتم تأجير وحدة تخزين تغييز عائمة بميناء سوميد بالعين السخنة، إلا أنه هناك تحديات في هذا الأمر – تتمثل في:" الحاجة لكميات إضافية من الغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات - تشغيل مصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات بكامل الطاقة - استغلال السعة القصوى للطاقات التخزينية وشبكات نقل البترول والغاز الطبيعي"؛ لذا يجري العمل على التغلب على تلك التحديات من خلال دراسة إضافة وحدة أخرى عائمة للتخزين والتغييز بالعين السخنة مع إمكانية استخدام تسهيلات الإسالة الحالية بمنطقتي دمياط وإدكو بشكل عكسي.

- جار العمل على تنفيذ مشروعات لإضافة قدرات تصنيع بتروكيماوية لتصل إلى ١٧٠٪ من القدرات الإنتاجية الحالية.
- التعامل السريع مع الفجوة بين الموارد والاستخدامات ليصبح قطاع البترول داعماً للاقتصاد القومي واستدامة عمل الشركاء وجذب الاستثمارات المستدامة؛ وذلك من خلال العمل على ترشيد الاستهلاك لأقصى درجة ممكنة، وزيادة كفاءة منظومة الإنتاج لتخفيض تكلفة إنتاج البرميل، وخلق بيئة استثمارية مستدامة للشركاء والمستثمرين في القطاع، إلى جانب العمل مع الحكومة على الوصول لأسعار عادلة لبيع المنتجات البترولية.
- العمل على تعزيز دور مصر كمركز إقليمي؛ إذ تتمتع الدولة المصرية بموقع جغرافي متميز يعزز مكانتها كمركز إقليمي لتداول الطاقة، بالإضافة إلى توافر البنية التحتية القوية من مناطق التخزين وشبكات الخطوط وتسهيلات الإسالة ومصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات ومشتقاتها، كما أنها مرتبطة بخطوط أنابيب مع دول الجوار في أكثر من نقطة لتصبح مركزا لتجميع غازات شرق المتوسط.
- تنمية الثروة المعدنية، من خلال عدة برامج تستهدف تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية ، مما يساعدها على جذب العديد من الكوادر التخصصية والاستشاريين للقيام بدورها.، والعمل على الترويج للاستثمار في قطاع التعدين عن طريق عقد منتدى مصر للتعدين بصفة سنوية ، وغيره من المحافل الدولية، وطرح مزايدات للبحث والاستغلال للذهب والخامات المعدنية بصفة دورية، مع استمرار تأكيد الاحتياطيات للخامات المعدنية، والبدء في الإعداد لبرنامج المسح الجوي لجمهورية مصر العربية لإنشاء خريطة تمعدنات متكاملة مع الاستفادة بما تم من أعمال سابقة.
- العمل على تقليل الانبعاثات والاقتصاد الأخضر، من خلال دراسة وتنفيذ عدد من مشروعات الاقتصاد الأخضر (الأمونيا الخضراء - الايثانول الحيوي - إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة من قش الأرز MDF ووقود الطائرات المستدام SAF من زيت الطعام المستعمل)، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وخفض الكربون والتي تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون بكمية ٢،٥ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠ واستثمارات تصل إلى (٢) مليار دولار.

وزارة الموارد المائية والري:

أشار السيد الدكتور/ هاني سويلم، وزيرة الموارد المائية والري ، خلال الاجتماع التاسع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- استمرار محددات التعامل المصري لحفظ حقوق مصر المائية.
- -العمل على الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول حوض النيل، وتحفيز شركات القطاع الخاص المصرية في دول حوض النيل لتنفيذ مشروعات مصرية تحقق مصالح مشتركة.
- الدفع بمشروعات لتقليل فاقد المياه في حوض النيل، والعمل على الدفع بالتعاون المائي في حوض النيل وفقاً للقواعد التعاونية التي يكرسها القانون الدولي ومجابهة التوجهات الأحادية.
- العمل على تطوير نُظُم الري وإنشاء وإحلال وتجديد محطات الري والصرف.
- تمكين التكنولوجيا الحديثة في قطاع الري، سيَّما وأنها من شأنها تحسين كفاءة قطاع الري، وترشيد استخدام المياه، وزيادة الإنتاجية الزراعية.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

أشار السيد الأستاذ/ علاء الدين فاروق؛ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، خلال الاجتماع التاسع للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- جار العمل على إعادة هيكلة الوزارة، بحيث تركز مهامها واختصاصاتها على الدور الاستراتيجي والدور الرقابي والبحثي والإرشادي، مع تهيئة المناخ الذي يعزز المسئولية المشتركة بين الوزارة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- مواجهة التعديات على الأراضي الزراعية ومتابعة ملف حماية الاراضي، والتعامل بكل حسم مع أي تعد بالتنسيق التام مع الأجهزة المعنية بالدولة، وإزالة أي تعديات بكل صورها وأشكالها.
- تنفيذ البرامج والسياسات التي تكفل تقليل الفجوات في السلع الزراعية الاستراتيجية وتفعيل منظومة الزراعة التعاقدية، للوصول إلى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتوفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية.
- دعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الزراعية دعمًا للنمو الزراعي المستدام.

- جار العمل على دعم زيادة تنافسية الصادرات الزراعية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الزراعي ودعم المستثمرين في قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به، ووضع القواعد المناسبة لرفع كفاءة الأصول غير المستغلة، إلى جانب دعم الخدمات التي تقدم للفلاح والمزارع المصري على كل المستويات (مزارعون - منتجون - مصدرون - مجالس سلعية - اتحادات ...).

وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج:

أشار السيد الدكتور/ بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين في الخارج، خلال الاجتماع العاشر للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- فيما يتعلق بالشق الاقتصادي؛ سيتم العمل على تعزيز دور البعثات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير المعلومات الأساسية التي يحتاجها المستثمر للتعرف على مناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة، ودعم جهود الترويج للصادرات المصرية بالتعاون مع المجالس التصديرية والغرف التجارية، وترتيب المشاركة في المعارض الدولية بالخارج بالتعاون مع الهيئة العامة للمعارض. هذا إلى جانب نقل الصورة الحقيقية والواقعية عن مصر والاقتصاد المصري والرد على المغالطات والدعاية السلبية من خلال التعريف بالإنجازات المتحققة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وكذا الإجراءات التي تنفذها الحكومة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تعزيز دور القطاع الخاص، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، والعمل على تعزيز ودعم قنوات الاتصال بين مصر والمؤسسات المالية والتمويلية الدولية بهدف حشد كافة صور الدعم الدولي لجهود الإصلاح الاقتصادي
- إيلاء الوزارة الأولوية اللازمة للملفات القنصلية والمتصلة بموضوعات الهجرة ورعاية شئون المصريين في الخارج.
- العمل على تطوير الخدمات القنصلية في الداخل والخارج ورقمنتها، بما في ذلك التصديق على الوثائق والشهادات، مع التوسع في مظلة مكاتب التصديقات على مستوى الجمهورية.
- تسليط الضوء على الجهود الوطنية ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان في كافة المجالات، وذلك خلال اللقاءات الدورية التي تعقدها سفاراتنا في الخارج مع المسئولين في دول الاعتماد، واللقاءات التي يتم عقدها مع السفارات الأجنبية في القاهرة، بما يعكس الأهمية والأولوية التي توليها الدولة المصرية بكافة مؤسساتها لبناء المواطن المصري وتعزيز رفاهيته.

- تكثف مصر جهودها لتعزيز علاقاتها مع دول حوض النيل، وذلك من خلال الاستمرار في تعزيز التعاون الثنائي معها في مختلف المجالات، وإعلاء قيمة الحوار.
- تعزيز تواجد مصر في كافة المحافل الإقليمية الفاعلة في مجال المياه، بهدف التعريف بمواقفها وتوجهاتها المائية، وكذلك الدفع بآليات التعاون الإقليمي التوافقية بما يسمح لها بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المياه.
- استمرار السياسة الخارجية المصرية في إيلاء اهتمام كبير بلعب دور على الساحة الدولية في مجال المياه، بالنظر إلى أن العمل الدولي في مجال المياه يلعب دورا رئيسياً في وضع أسس العلاقات المائية العابرة للحدود سواء من الناحية القانونية أو السياسية، وقد نجحت مصر بالفعل في لعب دور قيادي في كافة المحافل المهتمة بالمياه وأهمها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقد في مارس ٢٠٢٣، ومؤتمرات المناخ.
- ستعمل الوزارة على تطوير سياسة فعّالة على الساحة الدولية، وفي القلب منها تعزيز دور مصر التاريخي المؤثر بمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كأحد أهم مكامن القوة والتأثير الدبلوماسي المصري، وبما له من انعكاسات على قضايانا الإقليمية المُلحة، وستتحرك الوزارة في إطار المحاور الخمسة للبرنامج الحكومي، لتعزيز الشراكة وبناء الجسور مع المنظمات الأممية لتحقيق المصالح الوطنية لاسيما اجتذاب التمويل بمختلف أنواعه وتطوير برامج بناء القدرات مع المنظومة الأممية وبرامجها التشغيلية، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية، تنفيذاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن أجندة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التابعة للأمم المتحدة.
- في مجالي حفظ وبناء السلام، وفي إطار التنسيق بين وزارات الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج والدفاع والداخلية، تلتزم مصر بتعزيز التكامل الدولي الإقليمي، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وستستمر مصر في مشاركتها الفعّالة واضطلاعها بدور رئيسي ضمن الدول الكبيرة المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام الأممية في القارة الأفريقية.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

أشار السيد الدكتور/ عمرو طلعت؛ وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- أهمية استكمال تنفيذ استراتيجية بناء مصر الرقمية والتي تهدف إلى تقديم الخدمات للمواطن بشكل يسير ومحكم، والعمل على جودة البنية التحتية الرقمية بكافة أطيافها، وتعميق الإبداع الرقمي.

- الأمن السيبراني أصبح هام للغاية، لما تمثله الهجمات السيبرانية من تهديدات للمجتمع، لذا جار العمل على تعزيز جهود الرصد والاستجابة لخلق بنية تحتية رقمية آمنة، وتعزيز الدفاعات السيبرانية، والعمل على تعزيز التعاون مع الدول الصديقة في الأمن السيبراني.
- تعزيز القوى الناعمة لمصر من خلال الاعتماد على الوسائل الرقمية، إذ تم البدء في مشروع منصة لتراث مصر الرقمي؛ تهدف إلى حفظ هذا التراث.
- اتباع سياسات تضمن التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- العمل على دعم برامج التدريب وبناء القدرات وتوسيع قاعدة القدرات.
- تعزيز البنية التحتية المعلوماتية بمشروعات حياة كريمة حيث تم ربط الألياف الضوئية في كل القرى، ومكاتب البريد.

الوضع الحالي والمستهدف لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مؤشر الأداء	الوضع الحالي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	المستهدف (2025 - 2024)	المستهدف (2027 - 2026)	المستهدف (2030)
مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	٥.٨%	٦.٢%	٦.٨%	٨%
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي				
نسبة مستخدمي الإنترنت في التعاملات الحكومية	٣٣.٦%	٣٥%	٣٦%	٣٧%
نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل مائة شخص	٥١.٨	٥٢.٥	٥٣.٧٦	٥٦.٢٨
نسبة اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول لكل مائة شخص	٧٥%	٧٦%	٧٧%	٧٩%
معدل التغطية بمراكز خدمات مصر الرقمية				
أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول	٣٥ ألف	٣٧ ألف	٤٠ ألف	٤٨ ألف
عدد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤٠٠ ألف	٥٠٠ ألف	٨٠٠ ألف	مليون

(جدول رقم ١٣: أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية، صفحة رقم ٢٥١)

وزارة التموين والتجارة الداخلية:

أشار السيد الدكتور/ شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة الخاصة لعدة أمور- من بينها:

- **إعادة هيكلة منظومة الدعم وفق دراسة واقعية وأطر وآليات- من أهمها:**

١. التنسيق مع الجهات ذات الصلة لضمان إستمرار تحديث قواعد البيانات في منظومة البطاقات وتطوير تكنولوجيا المعلومات لتحسين مستوي الخدمات المقدمة للمواطنين ضماناً لوصول الدعم لمستحقيه.

٢. طرح موضوع التحول إلي الدعم النقدي بالجلسات النقاشية للحوار الوطني وفتح قنوات للتواصل والحوار المجتمعي للوصول إلي أفضل الآليات والوسائل للتطبيق بما لايؤثر علي الفئات الأولي بالرعاية .

- ضبط الأسعار والأسواق و استدامة توافر السلع الأساسية، وذلك من خلال توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية الإستراتيجية الأساسية لتأمين احتياجات البلاد لمدة تصل إلي تسعة أشهر .
- العمل على تطوير منظومة التجارة الداخلية بهدف تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق الإنتاجية وضمان الاستقرار السعري، وذلك من خلال وضع إستراتيجية متكاملة بالتعاون مع القطاع الخاص لمنظومة التجارة الداخلية بكافة مكوناتها تشمل:" إنشاء المناطق التجارية واللوجستية- إنشاء المستودعات الإستراتيجية - إنشاء الأسواق المركزية - تطوير نطاق عمل البورصة السلعية - تطوير و إدارة المنافذ التابعة للوزارة بالشراكة مع القطاع الخاص - تنمية وتطوير بيئة الأعمال من خلال تطوير وميكنة الخدمات المقدمة من السجل التجاري و العلامات التجارية - تحفيز أسواق التجارة الإلكترونية بين الشركات .".
- رفع كفاءة إدارة وتشغيل الصوامع وزيادة السعات التخزينية للقمح.

وزارة شئون المجالس النيابية والقانونية والتواصل السياسي:

أشار السيد المستشار/ محمود فوزي؛ وزير شئون المجالس النيابية والقانونية والتواصل السياسي، خلال اجتماعات اللجنة الخاصة لعدة أمور - من بينها ما يلي:

- إن البيان الذي ألقاه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان بشأن برنامج الحكومة مُعتمد على رؤية مصر ٢٠٣٠، ومخرجات الحوار الوطني، ويعتمد على أربعة محاور أوضحها سيادته في بيانه، وقد أشاد بتشكيل اللجنة الخاصة بمجلس النواب المعنية بدراسة برنامج الحكومة مؤكدًا أن التشكيل يعكس قدر كبير من التنوع والاتساع في الخبرات والتخصصات لجميع أعضاء اللجنة.
- إن الحكومة الجديدة هي حكومة تحديات، وأن مدة البرنامج ثلاث سنوات، وهي مدة مناسبة، في ظل المتغيرات العالمية، وأن تشكيل الحكومة - الذي تضمن نائبين لرئيس مجلس الوزراء أحدهما للتنمية الصناعية والآخر للتنمية البشرية- يعبر عن أولويات الحكومة في الفترة المقبلة.

- أشار إلى أن المناقشات تمت وسط أجواء اتسمت بالديمقراطية والشفافية، وتضمنت مكاشفة ومصارحة في جميع الملفات التي تمت مناقشتها، حيث أشاد بالاستيضاحات والاستفسارات الموضوعية من جانب السادة أعضاء اللجنة الخاصة.
- أكد على جدية الحكومة بشأن التنظيم القانوني لوحدات الإدارة المحلية طبقًا للدستور، وأن أمن مصر المائي والغذائي دائماً على رأس أولويات الحكومة.

ثالثًا-رأى اللجنة الخاصة وتوصياتها.

إن دراسة البرامج تُعد خطوة أساسية لضمان فعالية وكفاءة أي برنامج حكومي أو غير حكومي، ويتم تحليل البرامج ودراستها بهدف تقييم تأثيرها، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وتقديم توصيات لتحسينها والتأكد من قدرتها على تحقيق المستهدفات المحددة منها؛ وهو ما قامت به اللجنة، وفيما يلي سيتم إيراد ما خلصت إليه اللجنة بعد دراستها لبرنامج الحكومة المعروض من خلال رؤية اللجنة وتوصياتها العامة؛ ثم مجموعة من التوصيات مقسمة بحسب المحاور الأربعة الرئيسية لبرنامج الحكومة.

أ - رؤية اللجنة الخاصة وتوصياتها العامة:

١- تثمن اللجنة دور الحكومة في إعدادها لبرنامجها - محل الدراسة-، إذ تم تضمينه مستهدفات متعددة تلبي التحديات الراهنة وتعزز من استقرار البلاد، خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية المتقلبة، كما يتميز أيضاً بمرونته وقدرته على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الوطني. هذا إلى جانب أنه من شأنه أن يساهم - حال تنفيذه- في تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري من خلال تحقيق أهداف تنموية واقتصادية محددة، تشمل تعزيز البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن أنه لم يقتصر على الجوانب الداخلية فقط، بل امتد ليشمل تعزيز دور مصر في المنطقة والعالم، من خلال تفعيل الشراكات الإقليمية والدولية، والمساهمة في دعم الاستقرار الإقليمي والعالمي. وتلك الرؤية الشاملة للبرنامج الحكومي تعكس التزامًا راسخًا لدى الحكومة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

٢- تختلف محددات برامج الحكومة المكلفة وفق النظم السياسية السائدة (النظام البرلماني، النظام الرئاسي، النظام المختلط)، وبناءً على الخصائص والاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. ومع ذلك، هناك عدد من المحددات العامة التي يجب أن تتوفر في برنامج أي حكومة مكلفة؛ لضمان الفعالية والاستقرار وتحقيق مصالح المواطنين- وتشمل هذه المحددات:" التوافق مع الدستور- تحديد الأولويات الوطنية- وضع إطار زمني عام – توضيح مصادر التمويل - ضمان وضع خطط لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية- ضمان وجود آليات لمراقبة تنفيذ البرامج والسياسات"؛ وقد تبين للجنة توفر المحددات العامة سالفة البيان في برنامج الحكومة المعروض.

٣- ترى اللجنة أن نظام مؤشرات الأداء الرئيسية "Key Performance Indicators (kpi)"، يعد أداة حيوية لإدارة الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتؤكد اللجنة في هذا المقام إلى أهمية وضع تلك المؤشرات؛ وهو نهج يتماشى مع تقارير الأداء عن تنفيذ البرنامج، والتي سبق وأن أدلى السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي؛ رئيس مجلس الوزراء، في بيانه، بأنه سيلتزم بتقديمها بصورة دورية لمجلس النواب.

٤- شهد التشكيل الوزاري دمج وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع وزارة التعاون الدولي تحت وزارة " التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي"، كما شهد استحداث - أو إعادة إحياء- وزارة الاستثمار، مع نقل ملف التجارة الخارجية إليها بدلاً من تبعيته لوزارة الصناعة؛ وترى اللجنة أن هيكلة الوزارات تُعتبر من أهم المداخل لتحقيق الإدارة الرشيدة وتحقيق مستهدفات الحكومة، إذ يمكن أن تسهم هذه الهيكلة في تحسين الكفاءة والفعالية في الأداء الحكومي، وتوفير الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ ولذلك توصي اللجنة بضرورة أن يكون من أولويات الحكومة سرعة استصدار القرارات المنظمة لاختصاصات الوزارات المستحدثة والمندمجة، وذلك بما لها من صلاحيات خولها الدستور لها طبقًا للمادة (١٧١) منه - والتي تنص على أن:" يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات اللازمة لإنشاء المرافق والمصالح العامة وتنظيمها، بعد موافقة مجلس الوزراء."، إذ يندرج تنظيم الوزارات تحت مظلة تنظيم المرافق العامة؛ سيَّما وأن تنظيم صلاحيات الوزارة واختصاصاتها والإجراءات المتصلة بالهياكل الوظيفية والجهاز الإداري بها ذو تأثير مباشر على حسن اضطلاعها بمهامها؛ فهو بمثابة اللبنة الأولى في مسار تنفيذ برامج وسياسات الحكومة المتصلة بالأنشطة المزمع خضوعها لتلك الوزارات.

٥- تلاحظ للجنة أن البرنامج قد تضمن تحديدا دقيقًا لآليات التمويل الرئيسية - والسابق بيانها- واسترعى انتباها أنه ليس من بينها الاقتراض الخارجي كإحدى وسائل التمويل الرئيسية، وهي دلالة إيجابية للغاية، ونهج يتفق مع السياسات التي تنشدها الحكومة في برنامجها، ومن بينها خفض الدين العام وتحريكة في مسارات قابلة للاستدامه، إلا أن اللجنة ترى أن هذا الأمر لا يغل يد الحكومة عن اللجوء لنظم الاقتراض – لاسيَما الميسر منها- في الحالات التي يتعذر فيها تدبير التمويل اللازم عبر نظم التمويل الرئيسية التي بينها البرنامج ووفق الضوابط التي سيلي بيانها.

٦- ترى اللجنة أن البيئة التشريعية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تعد عاملاً جوهريًا في تعزيز الاستقرار والنمو الشامل في أي دولة؛ وقد أشار البرنامج الحكومي لعدد من مشروعات القوانين المستهدف إعدادها كأحد مرتكزات تنفيذ البرنامج – ومن بينها: "مشروع قانون الأمن السيبراني، قانون المسئولية الطبية، قانون العمل الجديد، قانون التجارة الإلكترونية"؛ ولذلك توصي اللجنة بأهمية وضع أجندة تشريعية تضمن أوليات الحكومة التشريعية في المرحلة المقبلة بما يتفق وبرنامجها محل الدراسة.

٧- ترى اللجنة أن دمج الأجهزة الإدارية ذات الاختصاصات المتشابهة يحمل في طياته فوائد متعددة، حيث يساعد في تحسين كفاءة الجهاز الإداري، وتوفير الموارد، وتحسين جودة الخدمات، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة؛ ويعد خطوة نحو تحقيق إدارة حكومية أكثر فعالية وكفاءة؛ تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل؛ لذا توصي اللجنة بأهمية العمل على وضع خطط لدراسة دمج الأجهزة والكيانات الحكومية ذات الاختصاصات المتشابهة[٣].

---

[٣] مثال: أنشأ "مركز تنمية الصادرات المصرية: بمقتضى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ -والذي ينص في المادة (٢) منه على أن :" يهدف المركز إلي تنمية وتنشيط الصادرات المصرية من السلع والخدمات "، ولدينا -أيضًا- "صندوق تنمية الصادرات" المنشأ بمقتضى القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٢ - والذي ينص في المادة (٢) منه على أن:" ينشأ صندوق يسمى(صندوق تنمية الصادرات) تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزير المختص بالتجارة الخارجية، ويهدف إلى زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته، ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية"، ويظهر من ذلك وحدة في الغرض والأهداف بينهما، كما أن وظيفتيهما من طبيعة متشابهة ومتجانسة، باعتبارهما من أهم الجهات المؤثرة على حجم الصادرات في مصر.

ب - رؤى وتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمحور حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية:

١- تثمن اللجنة تأكيد البرنامج على سياسات مصر الثابتة تجاه أمنها القومي؛ وهو أمر ضروري وجوهري إزاء كل القضايا والنزاعات السياسية والعسكرية بما يضمن حماية أمن واستقرار الحدود ودعم قدرات الجيش والشرطة في مواجهة التهديدات.

فيما يتعلق بالسياسات الخارجية وشئون المصريين بالخارج:

٢- أهمية استمرار السياسة الخارجية المصرية في نهج التوازن والتنوع والحكمة وأن ترتكن على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة، وأن تقوم على مبدأ التعامل بالمثل وعدم السماح لأي دولة بالتدخل في الشئون الداخلية المصرية.

٣- ضرورة التوسع فى إنشاء أكبر عدد من مكاتب التصديقات على مستوى المحافظات كافة - وبصفة خاصة محافظات الوجه القبلي- من أجل حل مشكلة الزحام والتكدس المستمر للمواطنين أمام تلك المكاتب.

٤- ضرورة وضع آليات مستدامة لتمكين الدولة من الاستفادة من المصريين بالخارج في جميع المجالات، والاهتمام بملف المصريين في الخارج باعتباره من ملفات الأمن القومي المصري، والسعي إلى حل المشكلات كافة التي يواجهها المصريون بالخارج، والعمل على ضمان استمرار ارتباطهم بوطنهم، وتعزيز سبل الاستفادة من خبراتهم.

٥- يجب أن يضع برنامج الحكومة من بين محددات العمل التنموي ربط خطط التنمية بخطة التنمية الأفريقية تنفيذا لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣ والانخراط في برامج تنموية مشتركة تهدف إلى التكامل الاقتصادي والزراعي والثقافي والسياسي مع بقية دول القارة بما لا يخل بمصالح مصر وأمنها القومي وترسيخ الهوية المصرية.

٦- أهمية استثمار رئاسة مصر لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية "النيباد"خلال (٢٠٢٣-٢٠٢٥) بحسبانها فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية، ودفع مسار مشروعات البنية التحتية وتمويلها بالقارة، من خلال تنفيذ مبادرات، ومشروعات مشتركة لتحقيق الأهداف التنموية.

فيما يتعلق بأمن الطاقة:

٧- ضرورة الاستثمار في تقنيات تخزين الطاقة لتغطية الطلب في أوقات الذروة، وتطبيق تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة، مع وضع آليات كيفية تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي والشبكة الذكية لما لها من دور كبير في كفاءة الطاقة والتحكم في الفاقد.

٨- أهمية زيادة الاستثمار في مجالي البحث والتطوير لتعزيز إنتاجية واستخراج البترول والغاز الطبيعي وذلك من خلال تقييم الاتفاقيات الحالية.

٩- ضرورة العمل على تشجيع الاستثمارات في مجال الصناعات البتروكيماوية وتطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، فضلاً عن إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدعم الابتكار في صناعة البتروكيماويات.

١٠- التوسع في تطبيق التقنيات والابتكارات التكنولوجية الحديثة المطلوبة لتحسين كفاءة الاستكشاف والإنتاج، والتوسع في استثمارات استكشاف وتطوير حقول الغاز الطبيعي الجديدة لتعزيز الإنتاج، واستخدام تقنيات حديثة لزيادة كفاءة استخراج الغاز، وتقليل الفاقد من خلال تحسين كفاءة الاستهلاك.

١١- تشجيع الصناعات على استخدام تقنيات أكثر كفاءة في استهلاك الغاز الطبيعي.

فيما يتعلق بالأمن المائي والاستدامة البيئية:

١٢- حماية نهر النيل من خلال: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لحماية الموارد المائية وتقليل التلوث، مع وضع تشريعات صارمة لحمايته من النفايات الصناعية والزراعية.

١٣- العمل على التصدي لآثار ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها، والحد من التلوث، وتنمية واستدامة الموارد الطبيعية والبدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، مع البدء في تنفيذ المرحلة الثانية للخريطة التفاعلية لمخاطر التغيرات المناخية.

فيما يتعلق بتعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني:

١٤- تعظيم الجانب الأخلاقي في الدعوة إلى الله، وإيلاء الاهتمام بقضايا اللغة والأخلاق والتوثيق وبناء التفكير المستقيم، في صورة خطط واضحة يُمكن تنفيذها، ووضع نظام للاستفادة من قدامى العلماء والدعاة؛ لسد الفجوة الكبيرة التي تعاني منها وزارة الأوقاف في أداء مهامها.

١٥- الاهتمام بتمثيل وزارة الأوقاف بدعاة في الخارج، سواء أكان ذلك في نشاط المراكز الإسلامية في العالم، أو كان ذلك في إحياء المناسبات الدينية، كشهر رمضان ونحوها.

١٦- إنشاء مكتبات علمية بحثية بالمساجد الكبرى، تكون مجهزة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، وتخصيص أماكن للقراءة لطلبة العلم.

١٧ - تعظيم دور المجلس الأعلى للشئون الإسلامية باعتباره من القوة الناعمة التي تفيد الدولة في الداخل والخارج.

١٨- تفعيل دور المجلس الأعلى للثقافة ولجانه بما يتسق مع تحقيق أهدافه.

١٩- تدعيم الهيئة العامة للاستعلامات بكافة الإمكانيات اللازمة لتطوير أدائها ويمكنها من القيام بدورها على النحو المأمول في الداخل وعلى المستوى الخارجي.

جـ - رؤى وتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمحور بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته:

فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

١- استظهرت اللجنة أن حقوق الإنسان ليست فقط مسألة أخلاقية وقانونية، بل هي أيضًا ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، إذ تعد بوابة العبور إلى مسار التقدم في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى تحسين حياة الأفراد وبناء مجتمعات أكثر عدالة واستدامة؛ وفي هذا المقام تثمن اللجنة الجهود الحثيثة التي بذلتها – ومازالت تبذلها – الدولة المصرية في ملف حقوق الإنسان بشتى عناصره؛ وتوصي – إضافة لما ورد ببرنامج الحكومة- بأهمية تفعيل وحدات حقوق الإنسان بالوزارات والهيئات والمحافظات والوحدات المحلية، ووضع مسارات أكثر تفصيلاً لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان سواء على مستوى المواطن أو المجتمع.

فيما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي:

٢- الالتزام باستكمال بناء النظام التعليمى الحديث والمتطور يراعى فيه بناء الإنسان القادر على الإبداع والابتكار واكتساب المعارف الحديثة، والعمل على استكمال معايير الجودة القياسية فى جميع المدارس لتأهيلها للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

٣- التأكيد على عدم تشغيل أى جامعة أو كلية تكنولوجية أو إضافة برامج جديدة إلا بعد الانتهاء من التجهيزات واستكمال المقومات المادية والبشرية اللازمة للتشغيل أو التدريب، وضرورة أن يكون هناك شريك صناعى محلي أو دولى عند إنشاء الجامعات التكنولوجية الجديدة للاستفادة القصوى من هذه الجامعات فى تحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل.

٤- ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للبحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي، وأن يتناسب حجم التمويل مع الأهمية العالمية لهذا المجال.

فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية:

٥- ضرورة العمل على تطوير وزارة التضامن الاجتماعي لتكون وزارة "خدمية - إنتاجية استثمارية"، ووضع برنامج زمني لحصر واستغلال الأصول التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي؛

بما يضمن تحقيق مستهدفات الحكومة المصرية في ملفات الحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب ودمج ذوي الإعاقة، وغيرها من الأهداف الخاصة بمجالات عمل الوزارة.

فيما يتعلق بالصحة:

٦- استظهرت اللجنة أن البرنامج قد أشار إلى أهمية التوسع فى عدد الكليات الطبية والتوسع في إنشاء كليات العلوم الصحية والمعاهد الفنية الصحية؛ وفي هذا الإطار توصي اللجنة بأهمية إجراء دراسات دقيقة بشأن احتياجات القطاع الصحي قبل التوسع في إنشاء أي من تلك الكليات والمعاهد، لاسيَّما وأن الواقع العملي يظهر مشاكل عدة لخريجي هذه الكليات والمعاهد.

٧- وضع خطة مرنة للحد من تكرار أزمات نقص الأدوية والعقاقير وألبان الأطفال، وضرورة دعم شركات قطاع الأعمال العاملة في مجال صناعة الدواء.

فيما يتعلق بالإدارة المحلية:

٨- إعادة هيكلة الإدارة المحلية من خلال دمج أبعاد جديدة في نظم عمل الإدارة المحلية مثل البعد المناخي والتنمية الحضرية والتحول الرقمي.

٩- وضع سياسات صارمة لمواجهة ظاهرة التعديات على الأراضي الزراعية وأملاك الدولة، والتصدي لها إما بالإزالة أو التعامل معها في المهد ومنعها، بهدف الحفاظ على الرقعة الزراعية وتأكيد هيبة الدولة وردع المخالفين، وذلك في ضوء تفعيل العمل بمنظومة المتغيرات المكانية بالمحافظات.

د - رؤى وتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمحور بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات:

فيما يتعلق بالسياسات المالية:

١- استظهرت اللجنة أن الحكومة تسعى إلى خفض نسبة العجز الكلي في الموازنة ليصل إلى (٦،٦)٪ بحلول عام (٢٠٢٦/٢٠٢٧)[٤]؛ ولما كانت نسبة العجز الكلي في الموازنة - المتعارف عليها عالميًا - يتراوح عادة ما بين ٣٪ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتُعتبر هذه النسبة معيارًا عامًا يهدف إلى تحقيق توازن مالي واستدامة اقتصادية، لاسيَّما وأن تجاوز هذا الحد قد يشير إلى مخاطر مالية ويزيد من احتمالات تراكم الديون الحكومية بشكل غير مستدام؛ لذا توصي اللجنة بأهمية انتهاج سياسات مالية أكثر صرامة للوصول بنسبة العجز الكلي في الموازنة إلى النسب الآمنة المتعارف عليها عالميًا بحلول عام (٢٠٢٦/٢٠٢٧)؛ لضمان وضع الدين العام - المحلي والأجنبي- على مسار نزولي مستدام.

[٤] أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، صفحة رقم ١٦١.

٢- تـثمن اللجنـة الجهـود الراميـة إلـى إعـداد وثيقـة السياسـة الضـريبية (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) وطرحهـا للحـوار المجتمعـي[٥]، لتُعبِّـر عـن اسـتراتيجية السياسـة الضـريبية خـلال الست سـنوات المقبلـة، وذلـك بالاسـتفادة مـن كـل التجـارب الدوليـة المتميـزة فـي ترسـيخ اسـتقرار السياسـات الضـريبية؛ لتحسـين منـاخ الأعمـال وجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات؛ **ولـذلك توصـي اللجنـة بأهمية أن يكون من بين مرتكزات تلك الوثيقة ما يلي:**

- إعادة النظـر فـي هيكـل المنظومـة الضـريبية وخفـض أعبائهـا علـى المـواطنين ومؤسسـات الأعمال بطريقـة تـؤدي إلـى تعظـيم إيراداتهـا كنسـبة مـن النـاتج المحلـي لتبلـغ ١٥٪ فـي المستقبل مقابل ١٢٪ كمتوسط في السنوات الخمس السابقة.
- الثبـات التشـريعي الضـريبي بحسـبانه أساسًـا حيويًـا لجـذب الاسـتثمارات وتحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي، إذ يتـيح للمسـتثمرين توقـع الأعبـاء الضـريبية المسـتقبلية بشـكل دقيـق، ممـا يسـهم فـي تقليـل المخـاطر الماليـة المرتبطـة بـالتغيرات غيـر المتوقعـة فـي القـوانين الضـريبية، وزيـادة الثقـة فـي السـوق، مـع مسـاهمته فـي تحفيـز النمـو الاقتصـادي، فضـلاً عـن تعزيـزه التنافسـية فـي ظـل عـالم يشـهد تنافسًـا شـديداً بـين الـدول لجـذب الاسـتثمارات، فـلا يخفـى علـى أحـد - علـى سـبيل المثـال- كـم التعـديلات المتتالية التـي أدخلـت خـلال الفتـرة الماضـية علـى قـانون الضـريبة علـى الـدخل الصـادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

٣- أهميـة تعظـيم الإيـرادات الأخـرى غيـر الضـريبية مـن فـوائض الهيئـات والمؤسسـات الاقتصادية المملوكة للدولة من خلال إجراء إصلاحات هيكلية عميقة وشاملة.

٤- ضـرورة إيجـاد حلـول مسـتدامة لسـد الفجـوة فـي النقـد الأجنبـي، وخصوصـاً مـع تزايـد الالتزامات الدولية على مصر في الأجل القصير.

٥- اسـتظهرت اللجنـة أن المسـتهدف مـن دمـج وزارتـي التخطـيط والتنميـة الاقتصـادية والتعـاون الـدولي - وفـق مـا أوردتـه السـيدة الـدكتورة/ وزيـرة التخطـيط والتنميـة الاقتصـادية والتعـاون الـدولي بالاجتمـاع الأول للجنـة الخاصـة- هـو تحقيـق فلسـفة مختلفـة مـن العمـل تهـدف إلـى تحسـين فعاليـة خطـط التنميـة، وتعزيـز جهـود الدولـة بشـأن تـوفير التمـويلات الميسـرة للقطـاع الخـاص بمـا يحفـز الاسـتثمارات الأجنبيـة؛ ولـذلك توصـي اللجنـة - تعزيـزًا لهـذه الفلسـفة- بضـرورة توضـيح السياسـة الماليـة، والإدارة الماليـة للقـروض التـي تحصـل عليهـا مصـر، والأسـباب الدافعـة للحصـول عليهـا، وأوجـه إنفاقهـا وكيفيـة سـدادها، وإعـلان الآليـات المتبعـة فـي التفـاوض علـى تلـك القـروض، وطـرق متابعـة تنفيـذ الجهـات المسـتفيدة للمشـروعات التـي تـم الحصول على تلك القروض من أجلها؛ بما يضمن عدم اللجوء للاقتراض دون ضرورة ملجئة.

---

٥ أنظر برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، صفحة رقم ١٧٨.

فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاستثمارية:

٦- سرعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار، والتفعيل الكامل لكافة المزايا والحوافز الاستثمارية التي تضمنتها نصوص قانون الاستثمار، واتباع خطط وأفكار غير تقليدية للترويج للاستثمار.

٧- أهمية الإسراع في إنشاء منصة إلكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، تتيح تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمرون بصورة إلكترونية ON LINE، مع تدعيمها بوسائل الدفع غير النقدية، بما يشمله ذلك من الربط مع الجهات ذات الصلة كمصلحة الجمارك المصرية.

٨- ترى اللجنة أن قطاع التمثيل التجاري يعد أحد القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد بحسبانه نافذة ومرآة مصر الاقتصادية لدول العالم، ويلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الصادرات وتسهيل الوصول إلى الأسواق الجديدة؛ ولذلك توصي اللجنة بضرورة زيادة الدعم المالي والفني المقدم لقطاع التمثيل التجاري، كونه عنصرًا رئيسيًا خلال الفترة الحالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية.

٩- ضرورة تعميق الاستفادة من صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، في مجالات الاستثمار المختلفة داخليًا وخارجيًا؛ مما يعظم من نصيب الفرد في الثروة.

١٠- ضرورة العمل على رفع كفاءة إدارة أصول الدولة في القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وذلك في ضوء مبدأ فصل الملكية عن الإدارة، دون التأثير على استمرار ملكية الدولة لتلك الشركات، وضرورة العدول عن استخدام مفهوم "الربح المحاسبي" لشركات قطاع الأعمال العام والتحول إلى مفهوم "الربح الاقتصادي"[٦] في خطط الوزارة.

١١- يجب أن تتضمن خطط التطوير وإعادة الهيكلة التي تضعها وزارة قطاع الأعمال العام للشركات القابضة والشركات التابعة لها الأساليب المختلفة التي سوف تتبعها الوزارة بشأن الفئات الثلاثة للشركات التابعة للوزارة، ووجوب عمل استراتيجية لكل فئة من الفئات، وهي:

- **شركات ناجحة ناجحة: وهي التي كانت ناجحة في الماضي ومتوقع أن تظل ناجحة في المستقبل.**

---

٦ الربح المحاسبي يعكس الأرباح المسجلة في السجلات المحاسبية، وهو يستخدم بشكل رئيسي لتقييم الأداء المالي للشركة وإعداد التقارير المالية، بينما الربح الاقتصادي يأخذ في الاعتبار تكاليف الفرصة البديلة، ويعكس الربحية الحقيقية للشركة من منظور اقتصادي شامل، مما يساعد في تقييم كفاءة استخدام الموارد

- شركات خاسرة ناجحة، وهي التي كانت خاسرة في الماضي ومتوقع نجاحها في المستقبل.
- شركات خاسرة خاسرة، وهي التي كانت خاسرة في الماضي وغير متوقع نجاحها في المستقبل.

١٢- ضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة عن كافة الأصول التي تمتلكها شركات قطاع الأعمال العام، لأن هناك الكثير من الأصول في شركات قطاع الأعمال العام غير مستغلة بشكل كبير، وبعض أسباب عدم الاستغلال ترجع إلى عدم توافر معلومات كاملة عن أصولها.

١٣- ترى اللجنة أن الصناعة تمثل الأمل لمصر نحو الإنطلاق، وتمثل الفترة الحالية الفرصة الذهبية لتحقيق طفرة صناعية وتصديرية للمنتجات؛ ولذلك توصي اللجنة بما يلي:

- التزام هيئة التنمية الصناعية بتوفير الأراضي الصناعية وتخصيصها للمستثمرين دون فرض رسوم أو أعباء مالية تعوق الاستثمار الصناعي، مع تسليمها مرفقة بالكامل.
- ضرورة تغطية هيئة التنمية الصناعية بفروعها جميع المحافظات مع دراسة السبل القانونية والإدارية لإعطاء موظفي الفروع السلطة لإنهاء الإجراءات دون الرجوع إلى الإدارة المركزية.
- دراسة إلغاء الرسوم المقررة كتكاليف معيارية من جانب هيئة التنمية الصناعية نظرًا لعبئها الكبير على الصناعة المحلية.
- اتباع سياسات تهدف إلى تفعيل منظومة الشباك الواحد فيما يخص نهو كافة إجراءات التراخيص والتشغيل وما يتطلبه عمل المنشآت الصناعية من إجراءات أخرى متعلقة بتمام تنفيذ أعمالها.
- أهمية التنسيق بين وزارة الصناعة ووزارة المالية" مصلحة الجمارك المصرية" فيما يتعلق بالالتزام بالقيمة الواردة بالسجل الصناعي فيما يخص استيراد المواد الخام.
- عدم مغالاة الجهات المعنية في شروط وقواعد التصدير؛ لإمكانية النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- الحد من استيراد السلع الأجنبية غير الاستراتيجية والترفيهية والتي تنتج محليًا بما يضمن إقرار حماية الصناعة الوطنية.

١٤- أهمية وضع السياسات الكفيلة بضمان التفعيل الكامل لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، والعمل على إقامة العديد من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات التي تتمتع بوفرة في الأراضي؛ لأهمية ذلك في زيادة الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة.

١٥- أهمية تطوير وإعادة هيكلة الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية بما يسمح لها بالانطلاق في مجال التعدين ليكون عملها وفقًا لنموذج اقتصادي بالإضافة إلى قيامها بدور المنظم والمراقب الفني لأنشطة الثروة المعدنية.

١٦- أهمية وضع السياسات التي تضمن الحفاظ على الثروة التعدينية، والعمل على مجابهة حالات التنقيب العشوائي، هذا إلى جانب الحد من تصدير الخامات التعدينية وتصنيعها في مصر؛ لتحقيق القيمة المضافة.

فيما يتعلق بشئون التموين:

١٧- سرعة الانتهاء من حوكمة البطاقات التموينية، وإتاحة استخراجها بصورة إلكترونية للمواطنين، مع استكمال منظومة استخراج البطاقات التموينية وإضافة المواليد الجدد بالنسبة للفئات الأكثر احتياجاً.

١٨- ترى اللجنة أن التحول إلى فلسفة الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني في التموين في مصر هو موضوع يحتاج إلى نقاش واسع، حيث يتعلق بإعادة هيكلة نظام الدعم الحكومي لتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة وعدالة؛ ولذلك توصي اللجنة بإجراء دراسة وافية تتضمن استعراضًا لمزايا وعيوب كل من الدعم العيني والدعم النقدي "المشروط"، وسبل التحول إذ ما ثبت كفاءة نظام الدعم النقدي "المشروط"، مع مراعاة أن الأمر يحتاج تخطيطا وتنفيذا دقيقين لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

فيما يتعلق بالسياحة:

١٩- تعزيز الاستفادة من مقومات مصر السياحية وبنيتها التحتية الرياضية في استضافة الفعاليات والأحداث الرياضية الكبرى بما يحقق استفادة اقتصادية واستثمارية وترويجية قصوى تعظم من حجم العوائد الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة؛ مما يعمل على زيادة كبيرة في التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية للدولة.

٢٠- الاهتمام بالسياحة الدينية فى مصر، من خلال إحياء مسار آل البيت فى مصر، ومسار العائلة المقدسة، واستغلالهما سياحياً، وكذلك تطوير المساجد الأثرية لتكون معالم سياحية دينية.

هـ - رؤى وتوصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمحور تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني:

١- أهمية تطبيق برامج لقياس الأثر الخاص بالمبادرات والمشروعات المنفذة من خلال وزارة الشباب والرياضة لمعرفة أثر هذه المبادرات والمشروعات على الشباب المصري.

٢- وضع البرامج اللازمة لتطوير البنية التحتية لدور المحاكم والنيابات وسرعة توفير القاعات المناسبة داخلها، بما يضمن قدرتها على تلبية ما يحمله مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد من أحكام مستحدثة – من بينها نظام التقاضي عن بعد -، فضلاً عن تلبيتها لمستهدفات التحول الرقمي والتكنولوجي، فضلاً عن تلبيتها لما تضمنه القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعد أحكام قانون الإجراءات الجنائية من أحكام تتصل بتنظيم التقاضي في مواد الجنايات ليكون على درجتين.

وختامًا؛ فإن اللجنة الخاصة ترى أن برنامج الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧) قد جاء متضمنًا المحددات العامة لأية برامج حكومية، كما تضمن المحاور التي من شأنها حال تنفيذها تحقيق مستهدفاته على الوجه المأمول، وعليه؛ توصي اللجنة بأغلبية أعضائها؛ بمنح الثقة لحكومة السيد الدكتور مصطفى مدبولي، على أن تضع التوصيات سالفة البيان ضمن أطر تنفيذ البرنامج.

وفي هذا الإطار؛ تشير اللجنة إلى اعتراض ستة من أعضاء اللجنة الخاصة على رأي الأغلبية وإعلانهم رفض برنامج الحكومة ومن ثَمَّ رفض منحها الثقة؛ وهم كل من السادة النواب:"إيهاب منصور بسطاوي، أيمن أحمد حسين أبو العلا، عاطف محمد المغاوري، إيرين سعيد عبد المعز، أحمد محمد سلام الشرقاوي، أحمد محمد أحمد فرغل"، وقد أبدى بعضهم أسباباً موجزة لاعتراضهم على النحو المرفق.

واللجنة الخاصة تتمنى التوفيق والسداد للحكومة المكلفة في إنجاز المهام الموكلة إليها، لتحقيق نهضة تنموية شاملة، وأهداف العدالة والحماية الاجتماعية للمواطن المصري.

وتتوجه اللجنة الخاصة بخالص الشكر للسيد المستشار الأمين العام للمجلس والعاملين بالأمانة الفنية للجنة الخاصة على الجهود المبذولة أثناء قيام اللجنة بعملها.

وفي هذا المقام، يُشرف اللجنة الخاصة أن تتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

واللجنة إذ تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر، وترجو الموافقة على ما انتهت إليه.

رئيس اللجنة الخاصة

النائب المستشار/ أحمد سعد الدين
وكيل أول مجلس النواب